بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

نبني المستقبل بثقة

إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد 140
البرج الشرقي – الطابق 10
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : 5455 1753 973+
فاكس : 5405 1753 973+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/mena
سجل تجاري رقم: 1-29977

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الراي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الراي

تمت عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة *وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين* التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين *(بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)*، كما هي مطبقة على عملية تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف	
أمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – بشأن الأدوات المالية مجالاً هاماً ومعقداً. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري؛ و • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية للنظرة المستقبلية. نظراً لتعقيد المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تمثل 47% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 2,429.5 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 71.0 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 23.3 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 47.7 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3. راجع معلومات السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات والآراء المحاسبية المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف وجودة الائتمان في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	لقد تضمن نهجنا فحص الضوابط المرتبطة بالعمليات ذات الصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، ركزت إجراءات التدقيق الرئيسية على ما يلي: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقدير وتقييم: o سياسة المجموعة الخاصة بالخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير تصنيف المراحل ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وتوجيهات الجهات التنظيمية؛ o افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية؛ و o الأساس المستخدم في تحديد المخصصات الإضافية المحددة من قبل الإدارة. • قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: o التحديد في الوقت المناسب للتعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛ o مدى ملائمة تصنيف المراحل؛ و o عملية تقييم الضمانات. • لقد فحصنا صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وقمنا بإعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العينة.

نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمة)	
أمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
	• قمنا بالنظر في مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة المرفقة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.

نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة العامة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد رقم 1، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

EY
نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تتمة)

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد نادر رحيمي.

سجل قيد الشريك رقم 115
24 فبراير 2026
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

	إيضاحات	2025	2024
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**586.6**	687.7
أذونات الخزانة	5	**304.4**	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**290.6**	167.9
قروض وسلف العملاء	7	**2,358.5**	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	8	**1,190.9**	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	9	**134.5**	121.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**35.1**	45.2
ممتلكات ومعدات	11	**39.8**	38.1
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	51	**33.9**	-
مجموع الموجودات		**4,974.3**	4,192.6
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**512.8**	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**405.9**	351.6
اقتراضات لأجل	12	**405.3**	306.5
ودائع العملاء	13	**2,853.5**	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**136.4**	124.0
مجموع المطلوبات		**4,313.9**	3,568.9
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**181.7**	181.7
أسهم خزانة	15	**(5.5)**	(5.0)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**90.8**	90.8
إحتياطي عام	15	**64.2**	64.2
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**47.6**	25.0
إحتياطي تحويل عملات أجنبية		**(17.0)**	(16.6)
أرباح مبقاة		**137.4**	132.3
توزيعات مقترحة	17	**52.7**	42.8
العائد إلى ملاك البنك		**657.5**	620.8
حقوق غير مسيطرة		**2.9**	2.9
مجموع حقوق الملكية		**660.4**	623.7
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**4,974.3**	4,192.6

طارق جليل الصفار	خالد حسين تقي	ياسر الشريفي
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	ايضاحات	جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية	
		2025	2024
دخل الفوائد ودخل مشابه	18أ	**249.3**	251.9
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18ب	**(132.1)**	(127.3)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**117.2**	124.6
دخل الرسوم والعمولات – صافي	19	**22.1**	19.5
دخل استثمارات ودخل آخر	20	**21.0**	19.8
مجموع الدخل التشغيلي		**160.3**	163.9
تكاليف الموظفين		**(40.9)**	(39.6)
مصروفات تشغيلية أخرى		**(33.2)**	(31.7)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(74.1)**	(71.3)
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	21	**(6.8)**	(17.3)
صافي الدخل التشغيلي		**79.4**	75.3
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**1.5**	(2.7)
الربح للسنة قبل الضرائب		**80.9**	72.6
دخل (مصروف) / رصيد ضريبي	22	**(0.2)**	0.1
صافي الربح للسنة		**80.7**	72.7
العائد إلى:			
ملاك البنك		**80.0**	72.0
حقوق غير مسيطرة		**0.7**	0.7
		80.7	72.7
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.044**	0.040

طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

		جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية	
	إيضاح	***2025***	*2024*
صافي الربح للسنة		**80.7**	72.7
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16	**7.9**	(0.6)
البنود التي سيتم أو من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في احتياطي تحويل العملات الأجنبية:			
فروق الصرف الناتجة عن تحويل العمليات الأجنبية		**(0.4)**	(1.1)
التغير في احتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	16	**(0.1)**	(0.4)
التغير في احتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16	**21.2**	6.5
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(6.4)**	(6.9)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**22.2**	(2.5)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**102.9**	70.2
العائد إلى:			
ملاك البنك		**102.2**	69.5
حقوق غير مسيطرة		**0.7**	0.7
		102.9	70.2

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

		العائد إلى ملاك البنك										
	إيضاحات	*رأس المال*	*أسهم خزانة*	*علاوة إصدار أسهم*	*إحتياطي قانوني*	*إحتياطي عام*	*تغيرات متراكمة في القيم العادلة*	*تعديلات تحويل عملات أجنبية*	*أرباح مبقاة*	*المجموع*	*توزيعات مقترحة*	*حقوق غير مسيطرة*	*مجموع حقوق الملكية*
الرصيد في 1 يناير 2024		173.0	(4.1)	105.6	86.0	64.2	24.7	(15.5)	131.9	611.1	45.3	2.8	613.9
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	72.0	72.0	-	0.7	72.7
خسارة شاملة أخرى		-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	-	(2.5)	-	-	(2.5)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل		-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	72.0	69.5	-	0.7	70.2
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	-	0.3	0.3	-	-	0.3
بيع سندات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها من خلال الدخل الشامل الآخر	16	-	-	-	-	-	1.7	-	(1.7)	-	-	-	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(22.6)	(57.0)	(34.4)	(0.6)	(57.6)
أرباح أسهم منحة	17	8.7	-	-	-	-	-	-	-	-	(8.7)	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	-	(0.9)	-	-	-	-	-	-	(0.9)	-	-	(0.9)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	-	4.8	-	-	-	(4.8)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	-	(42.8)	-	42.8	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		181.7	(5.0)	105.6	90.8	64.2	25.0	(16.6)	132.3	620.8	42.8	2.9	623.7
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	**80.0**	**80.0**	-	**0.7**	**80.7**
دخل / (خسارة) شاملة أخرى		-	-	-	-	-	**22.6**	**(0.4)**	-	**22.2**	-	-	**22.2**
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة		-	-	-	-	-	**22.6**	**(0.4)**	**80.0**	**102.2**	-	**0.7**	**102.9**
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	-	**0.3**	**0.3**	-	-	**0.3**
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	**(22.5)**	**(63.1)**	**(40.6)**	**(0.7)**	**(63.8)**
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	**-**	**(2.2)**	**(2.2)**	-	**(2.2)**
التغير في أسهم الخزانة	15	-	**(0.5)**	-	-	-	-	-	**-**	**(0.5)**	-	-	**(0.5)**
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	-	**(52.7)**	-	**52.7**	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2025		**181.7**	**(5.5)**	**105.6**	**90.8**	**64.2**	**47.6**	**(17.0)**	**137.4**	**657.5**	**52.7**	**2.9**	**660.4**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025	2024
		جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية	
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**80.9**	72.6
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك	11	**8.2**	8.8
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	21	**8.3**	19.5
حصة البنك من (ربح) / خسارة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**(1.5)**	2.7
دخل الاستثمار		**-**	(0.1)
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(6.9)**	(7.7)
مصروفات فوائد مستحقة على الاقتراضات لأجل		**23.2**	24.5
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**112.2**	120.3
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**(4.4)**	(13.5)
أذونات الخزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعين يوماً أو أكثر		**94.7**	(9.9)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**23.4**	(23.8)
قروض وسلف العملاء		**(580.0)**	(224.0)
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**(13.5)**	8.1
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**137.3**	(30.7)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**54.2**	24.8
وودائع العملاء		**248.2**	281.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**(6.2)**	(26.4)
ضريبة دخل مدفوعة	22	**(0.2)**	0.1
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**65.7**	106.3
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(478.1)**	(369.5)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**257.3**	345.9
صافي التغير في الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	10	**11.6**	2.5
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**0.8**	0.1
التدفقات النقدية الناتجة عن الاستحواذ، صافي	51	**166.3**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(9.9)**	(9.1)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(52.0)**	(30.1)
الأنشطة التمويلية			
دفع أرباح أسهم وتوزيعات أخرى	17	**(65.3)**	(59.2)
دفع أرباح أسهم لحقوق غير مسيطرة		**(0.6)**	(0.6)
سداد اقتراضات لأجل		**(94.3)**	(207.3)
اقتراضات لأجل إضافية		**188.5**	214.9
التغير في أسهم الخزانة	15	**(0.5)**	(0.9)
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**0.3**	0.3
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**28.1**	(52.8)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**41.8**	23.4
تعديلات تحويل عملات أجنبية – صافي		**(1.3)**	(0.8)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**722.2**	699.6
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**762.7**	722.2
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**244.3**	249.6
فوائد مدفوعة		**129.4**	125.0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب" أو "البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته في مملكة البحرين بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي بموجب المجلد رقم 1 الصادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند. كما ويزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

خلال السنة، قام البنك بالاستحواذ على عمليات الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع البحرين ("إتش إس بي سي البحرين")، والتي تتضمن على نقل جميع القروض والودائع والحسابات للأفراد الخاصة بعملاء إتش إس بي سي البحرين. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 51.

خلال السنة، بدأ البنك مفاوضات أولية وأبرم اتفاقية غير ملزمة بشأن البيع المحتمل لحصته في شركة تابعة مملوكة بالكامل، وهي شركة إنفيتا ذ.م.م، لطرف آخر. كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي، لا تزال المفاوضات جارية بهذا الشأن.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 24 فبراير 2026.

2 أساس الإعداد

2.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.2 العرف المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونه أيضاً العملة الرئيسية لعمليات البنك، وعلاوة على ذلك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم ينص بخلاف ذلك.

2.3 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة"). تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة البينية بما فيها المكاسب والخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد. يتخذ البنك وجميع شركاتها التابعة من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لهم. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

2 أساس الإعداد (تتمة)

2.3 أساس التوحيد (تتمة)

مملوكة بصورة مباشرةً من قبل البنك	***الملكية***		***بلد التأسيس***	***النشاط***
	2025	*2024*		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	**100%**	100%	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
شركة إنفيتا ذ.م.م.	**100%**	100%	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المملوكة بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

مملوكة بصورة غير مباشرةً من قبل البنك	***الملكية الفعلية***		***شركة تابعة محتفظ بها من قبل***	***بلد التأسيس***	***النشاط***
	2025	*2024*			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	**70%**	70%	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
973لابس ذ.م.م.*	**100%**	100%	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	أنشطة الخبرة الاستشارية الحاسوبية وإدارة المرافق الحاسوبية

* تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و40% في شركة 973لابس ذ.م.م. على التوالي.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا وفقط إذا كانت المجموعة تمتلك ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما تمتلك المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت تمتلك السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

2 أساس الإعداد (تتمة)

2.3 أساس التوحيد (تتمة)

ينسب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى وإن كانت هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بشكل مباشر باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2025، والتي تم الإفصاح عنها أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

عدم قابلية التحويل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

بالنسبة لفترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025، عدم قابلية التحويل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بشأن تاثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - تحدد التعديلات كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم كيفية تأثير أو التأثير المتوقع لعدم قابلية تحويل العملة مع عملة أخرى على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، في التاريخ (التواريخ) الإلزامية المعنية بكل منها.

(أ) *التعديلات التي أدخلت على تصنيف وقياس الأدوات المالية: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7*

في شهر مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، بشان تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات): تتضمن هذه التعديلات على ما يلي:

- توضح أنه يتم استبعاد إثبات المطلوب المالي في "تاريخ التسوية وإدخال خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط معينة). لاستبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية؛
- ارشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وسمات مشابهة؛

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

(أ) التعديلات التي أدخلت على تصنيف وقياس الأدوات المالية: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (تتمة)

- توضحات حول ما يشكل "سمات غير القابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً؛ و
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر لتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

لا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 - المتعلق بالعرض والإفصاح في القوائم المالية

في شهر أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة حديثاً، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استنادا إلى "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بشأن قائمة التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية" والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بأثر رجعي.

تعمل المجموعة حالياً على تحديد جميع التأثيرات التي ستحدثها التعديلات على القوائم المالية الأولية الموحدة والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

(ج) العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

في شهر ديسمبر 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم 7 – بشأن العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة، تنطبق التعديلات فقط على العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة؛ وتتضمن التعديلات على ما يلي:

- توضيح تطبيق متطلبات "الاستخدام الخاص" على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات؛
- تعديل متطلبات التصنيف لبند التحوط في علاقة تحوط التدفقات النقدية على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات؛ و
- إضافة متطلبات إفصاح جديدة لتمكين المستثمرين من فهم تأثير هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2026. يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق التعديلات المتعلقة باستثناء "الاستخدام الخاص" بأثر رجعي، بينما يجب تطبيق تعديلات محاسبة التحوط بأثر مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة التي تم تصنيفها من تاريخ التطبيق المبدئي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق تعديلات الإفصاح المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بالتزامن مع تطبيق التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. إذا لم تقم المنشأة بإعادة عرض معلومات المقارنة، فلا يمكنها تقديم إفصاحات المقارنة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

(ج) العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (تتمة)

نظراً لأن المجموعة لا تدخل مثل هذه العقود، فهي غير مؤهلة لاختيار تطبيق التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم 7

(د) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 المتعلق بالشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات

في شهر مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. لكي تكون المنشأة مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ومتاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 إلزامي على فترات إعداد التقاريرالمالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لدى المجموعة شركة أم أساسية، تقوم باعداد قوائمها المالية الموحدة، المتاحة للاستخدام العام، والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وتعد المجموعة مؤهلة لاختيار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، وهي تعمل حالياً على تحديد تأثير هذا المعيار.

(هـ) التحسينات السنوية التي أدخلت على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية – المجلد رقم 11

في شهر يوليو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تسعة تعديلات محدودة النطاق كجزء من عملية الصيانة الدورية لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن هذه التعديلات على توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغيرات تهدف إلى تحسين التوافق في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 بشأن التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بشأن الأدوات المالية: الإفصاح والتوجيهات المصاحبة له بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بشان الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 بشأن القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7 بشأن قائمة التدفقات النقدية.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثير الذي ستحدثه التعديلات على قوائمها المالية الموحدة.

3.3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

i. الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاستحواذ أو الإصدار.

ii. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

ii التصنيف (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)
يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

ii. التصنيف (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (تتمة)

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرافعة المالية؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في مطالبة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تحديد معدل الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها المبدئي، إلا في فترة التي تقوم فيها ما المجموعة بتعيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

iii. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (i) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه مخصوماً منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(ii) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بملكية الموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود ولم يعد لديها سيطرة على الموجود المالي، ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوب المالي عندما تكون الالتزامات التعاقدية قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

iii. الاستبعاد (تتمة)

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح معدل الفائدة المعروض فيما بين البنوك (أيبور)
تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية في حال إذا كان هناك تعديل جوهري في شروطها وأحكامها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل العديد من الأدوات المالية أو سيتم تعديلها عند انتقالها من أسعار أيبور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد يتم إدخال تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية في أثناء عملية الانتقال.

بالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الطريقة العملية لتعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيبور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الطريقة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرية، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. أما إذا لم تكن التغيرات جوهرية، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الطريقة العملية، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف العملاء
يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد خصم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية
تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الديّن الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستمارية في الأسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الديّن المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأوراق المالية الاستثمارية (تتمة)

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم في الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المتراكمة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة
تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية
تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفاة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)
تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

i) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
ii) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
iii) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
iv) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

يتم تحديد مخصص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من خلال نهج من خطوتين:

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً
في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- وجود صعوبات مالية جوهرية لدى المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق شروط العقد مثل حالة التعثر في السداد أو التأخير في السداد؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في الاعتبار في الظروف الاعتيادية؛
- احتمال دخول المقترض في حالة إفلاس أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي مملكة البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً (تتمة)

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي
يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة لتلك الموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- بالنسبة لأدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب
يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. ويكون هذه عادةً عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تحقق تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، ستظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض
تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاحين رقم 33.3 (هـ) و34.

(ل) اقتراضات لأجل
يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم لاحقاً، تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي منشأة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. ويتمثل النفوذ المؤثر في القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون أن يكون لديها سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)
المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عند وجود تغييرات يتم إثباتها مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها من اي تغييرات، حسب مقتضى الحال، في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة أو مشروعاتها المشتركة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد الجزئي من حصة المجموعة في شركة زميلة أو مشروع مشترك، والذي لا يؤدي إلى فقدان النفوذ المؤثر، في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إعادة تصنيف الحصة التناسبية من أي مبالغ تم إثباتها مسبقاً ضمن الدخل الشامل الآخر والمتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، فأنها تقوم باستبعاد الاستثمار وتقيس أي حصة محتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ. ويتم إثبات أي فرق بين: (1) القيمة المدرجة للاستثمار في تاريخ فقدان النفوذ المؤثر و(2) إجمالي القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها والمتحصلات من الاستبعاد في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات
يتم تسجيل جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم احتساب الاستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات وبرمجيات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(س) ضمان معلق للبيع
تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بقيمة أدنى من القيمة المدرجة للتسهيل ذي الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة، حيث يتم تقييم كل موجود بشكل فردي. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم تكوين مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع
تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع
لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والمكآفات الجوهرية المرتبطة بالملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود مع التزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. وعندما يكون لدى الطرف الآخر الحق في بيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في قائمتها الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية إعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام بإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب
لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بأخذ مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. ويتم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس مبدأ الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وتأثير القواعد
تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة عن 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة.

تماشياً مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني") في تاريخ 1 سبتمبر 2024، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى 15% على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت العاملة في البحرين وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم
تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع إثبات رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات
يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة
يتم خصم أسهم الخزانة من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة
تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) توزيعات مقترحة
يتم تضمين التوزيعات المقترحة كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم بعد الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية
ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزامات ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن بند "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية
تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أأ) محاسبة التحوط
تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم بأثر رجعي لمدى فعالية التحوط وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط
لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

i) تحوطات القيمة العادلة
فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن تنشأ عدم فعالية التحوط من:
- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو

المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

ii) تحوطات التدفقات النقدية
وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أأ) محاسبة التحوط (تتمة)

تصنيف محاسبة التحوط (تتمة)

ii) تحوطات التدفقات النقدية (تتمة)
يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط
يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) موجودات الوكالة
لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة
تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) دمج الأعمال والشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي للمقابل المحول، والذي يقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، إضافة إلى قيمة أي حقوق غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها. بالنسبة لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة إما أن تقيس الحقوق غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة للمنشأة المستحوذ عليها. تم احتساب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها ضمن البنود ذات الصلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بالاستحواذ على أعمال تجارية، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة من أجل التصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ. سيتم إثبات أي مقابل محتمل محول من قبل المشتري بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة (التي تعد الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المثبت للحقوق غير المسيطرة وأي حصة ملكية محتفظ بها مسبقاً على صافي الموجودات المحددة المكتسبة والمطلوبات المفترضة). إذا تجاوزت القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة عن إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كان قد تم تحديد جميع الموجودات المكتسبة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم إثباتها في تاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة على إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم عندئذ إثبات المكسب في الأرباح أو الخسائر. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر اضمحلال متراكمة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أأ) محاسبة التحوط (تتمة)

توقف محاسبة التحوط
يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) موجودات الوكالة
لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة
تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) دمج الأعمال والشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي للمقابل المحول، والذي يقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، إضافة إلى قيمة أي حقوق غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها. بالنسبة لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة إما أن تقيس الحقوق غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة للمنشأة المستحوذ عليها. تم احتساب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها ضمن البنود ذات الصلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بالاستحواذ على أعمال تجارية، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة من أجل التصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ. سيتم إثبات أي مقابل محتمل محول من قبل المشتري بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة (التي تعد الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المثبت للحقوق غير المسيطرة وأي حصة ملكية محتفظ بها مسبقاً على صافي الموجودات المحددة المكتسبة والمطلوبات المفترضة). إذا تجاوزت القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة عن إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كان قد تم تحديد جميع الموجودات المكتسبة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم إثباتها في تاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة على إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم عندئذ إثبات المكسب في الأرباح أو الخسائر. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر اضمحلال متراكمة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أد) دمج الأعمال والشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى (تتمة)
يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند الإثبات المبدئي بقيمتها العادلة في تاريخ الإثبات. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالقيم المثبته بها مخصوماً منها أي خسائر بالتكلفة بعد خصم أي خسائر اضمحلال متراكمة.

لغرض فحص الاضمحلال، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التابعة للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمنشأة المستحوذ عليها قد خصصت لتلك الوحدات. عندما يتم تخصيص الشهرة للوحدة المنتجة للنقد ويتم استبعاد جزء من العملية ضمن تلك الوحدة، فإنه الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة ندرج ضمن القيمة المدرجة لتلك العملية عند تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد. ويتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالات على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من الوحدة المنتجة للنقد.

(أهـ) إثبات الدخل والمصروفات
يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة المقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادةً ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أهـ) إثبات الدخل والمصروفات (تتمة)
تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

i) *المعاملات والأرصدة*
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرةً إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

ii) *شركات المجموعة*
كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم ربحها وخسائرها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه
يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة تسعين يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أح) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر
قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أح) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر (تتمة)

أ) الحق في استخدام الموجودات (تتمة)

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقد الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقد الإيجار عقد الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار مخصوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار (بيبور). بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفض بمقدار مدفوعات الإيجار التي تم سدادها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل في العقد أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم المتعلق بخيار شراء الموجود الأساسي والمثبت ضمن بند المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

i) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في اعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ii) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات تقييم التي تتضمن على استخدام نماذج التقييم. وتستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق القابلة للملاحظة حيثما أمكن ذلك، وفي حال عندما توفرها، فإنه يتطلب ممارسة اجتهاد مهني لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الاجتهادات الأخذ في الاعتبار لسيولة ومدخلات النماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق والافتراضات المتعلقة بمعدل التعثر في السداد للأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

iii) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار المستوى الذي ينبغي عنده إجراء هذا التقييم ضمن أنشطة أعمالها. وبصفة عامة، يعتبر نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

iv) نموذج الأعمال (تتمة)

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وطريقة تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

v) اضمحلال الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

تحدد المجموعة ما إذا كانت الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة هي مضمحلة على الأقل على أساس سنوي. يحدث الاضمحلال عندما تتجاوز القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، والذي يعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام بهدف تقليل أي اختلافات بين تقديرات الخسائر والخسائر الفعلية المتحققة.

vi) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما أن هناك عدد من الاجتهادات الهامة المطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة تصنيف المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر وحالة التأخر في السداد للحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن أحد التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تعتبرها دالة على ذلك، حتى وأن لم ينعكس أثر هذه الزيادة بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2025	*2024*
نقد في الصندوق والخزينة	**18.9**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**455.0**	558.2
ودائع الاحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**112.7**	108.3
	586.6	687.7

إن ودائع الاحتياطي الإجباري لدى البنوك المركزية غير متوفرة للاستخدام في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات الخزانة

هذه هي أذونات الخزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت، ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وكذلك صادرة عن حكومة الهند ويتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها 291.3 مليون دينار بحريني و11.1 مليون دينار بحريني و2.0 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 375.5 مليون دينار بحريني و23.7 مليون دينار بحريني ولا شيء) على التوالي. وفي 31 ديسمبر 2025، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بقيمة 20.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 4.0 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2025	*2024*
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**105.7**	75.5
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**184.9**	92.4
	290.6	167.9

7 قروض وسلف العملاء

في 31 ديسمبر 2025	***المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً***	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**1,416.1**	**183.2**	**60.7**	**1,660.0**
قروض استهلاكية	**740.6**	**18.1**	**10.8**	**769.5**
	2,156.7	**201.3**	**71.5**	**2,429.5**
مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(4.0)**	**(19.3)**	**(47.7)**	**(71.0)**
	2,152.7	**182.0**	**23.8**	**2,358.5**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

خلال السنة، تم شراء أو منح بعض الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً والتي تم الاستحواذ عليها كجزء من عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة. تعكس هذه الموجودات الخسائر الائتمانية التي تم بالفعل إثباتها على أنها خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.

في 31 ديسمبر 2024	*المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً*	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	879.9	247.3	66.3	1,193.5
قروض استهلاكية	641.6	22.9	11.6	676.1
	1,521.5	270.2	77.9	1,869.6
مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2.7)	(22.1)	(50.7)	(75.5)
	1,518.8	248.1	27.2	1,794.1

فيما يلي التحليل الزمني للقروض المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة:

	2025			
	لغاية 30 يوماً	***من 31 إلى 60 يوماً***	***من 61 إلى 89 يوماً***	***المجموع***
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**162.1**	**8.3**	**19.2**	**189.6**
قروض استهلاكية	**15.2**	**3.6**	**13.5**	**32.3**
	177.3	**11.9**	**32.7**	**221.9**

	2024			
	لغاية 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 89 يوماً*	*المجموع*
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	135.5	11.4	34.5	181.4
قروض استهلاكية	15.7	5.0	15.5	36.2
	151.2	16.4	50.0	217.6

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه المتأخرة عن السداد بأنها مضمحلة ائتمانياً.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي:

	2025	*2024*
المنطقة الجغرافية:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**2,070.9**	1,600.0
آسيا	**76.0**	71.2
أوروبا	**124.2**	71.0
أخرى	**87.4**	51.9
	2,358.5	1,794.1

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

	2025	*2024*
القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	**669.3**	574.5
تجاري وصناعي	**423.8**	404.5
إنشائي وعقاري	**473.0**	375.8
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**324.1**	156.9
حكومي وقطاع عام	**171.2**	137.7
أخرى	**297.1**	144.7
	2,358.5	1,794.1

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

i) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

2025

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
الرصيد في 1 يناير	**1.4**	**17.8**	**42.5**	**61.7**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12	**1.9**	**(1.9)**	**-**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(0.2)**	**0.3**	**(0.1)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**-**	**(3.4)**	**3.4**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(0.6)**	**2.3**	**5.1**	**6.8**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(11.2)**	**(11.2)**
تغيرات أسعار صرف العملات وتغيرات أخرى	**-**	**0.1**	**-**	**0.1**
الرصيد في 31 ديسمبر	**2.5**	**15.2**	**39.7**	**57.4**

2024

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير	4.4	26.3	25.8	56.5
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12	1.0	(1.0)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.5)	0.5	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(12.5)	12.5	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2.6)	5.7	12.5	15.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(10.2)	(10.2)
تغيرات أسعار صرف العملات وتغيرات أخرى	(0.9)	(1.2)	1.9	(0.2)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.4	17.8	42.5	61.7

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

ii) قروض استهلاكية (تتمة)

	2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
الرصيد في 1 يناير	**1.3**	**4.3**	**8.2**	**13.8**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.4**	**(0.3)**	**(0.1)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	**-**	**0.4**	**(0.4)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**-**	**(0.7)**	**0.7**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(0.2)**	**0.4**	**2.8**	**3.0**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(3.2)**	**(3.2)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**1.5**	**4.1**	**8.0**	**13.6**

	2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير	1.0	5.2	8.5	14.7
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.5	(0.2)	(0.3)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	0.5	(0.5)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	-	(1.2)	1.2	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.2)	-	2.9	2.7
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(3.6)	(3.6)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.3	4.3	8.2	13.8

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي 25.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 30.0 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2025، يبلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 82.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 46.9 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

في 31 ديسمبر 2025، بلغت الفوائد المعلقة على القروض المتأخرة عن السداد والتي هي مضمحلة ائتمانياً 11.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 27.9 مليون دينار بحريني).

بلغ المبلغ التعاقدي المستحق على الموجودات المالية التي تم شطبها من قبل المجموعة خلال فترة إعداد التقرير المالي والتي كانت لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ 5.8 مليون دينار بحريني (2024: 11.6 مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
1 يناير 2025	**1,521.5**	**270.2**	**77.9**	**1,869.6**
موجودات جديدة ممنوحة	**1,148.9**	**27.9**	**1.5**	**1,178.3**
المدفوعات والموجودات المستبعدة	**(569.2)**	**(37.6)**	**(1.7)**	**(608.5)**
تحويلات بين المراحل	**52.3**	**(59.0)**	**6.7**	**-**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(14.4)**	**(14.4)**
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	**3.2**	**(0.2)**	**1.5**	**4.5**
في 31 ديسمبر 2025	**2,156.7**	**201.3**	**71.5**	**2,429.5**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
1 يناير 2024	1,354.4	255.2	49.9	1,659.5
موجودات جديدة ممنوحة	720.2	52.1	-	772.3
المدفوعات والموجودات المستبعدة	(507.6)	(38.0)	(4.7)	(550.3)
تحويلات بين المراحل	(43.9)	0.5	43.4	-
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(13.8)	(13.8)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	(1.6)	0.4	3.1	1.9
في 31 ديسمبر 2024	1,521.5	270.2	77.9	1,869.6

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2025	***مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر***	***مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر***	***مدرجة بالتكلفة المطفأة***	***المجموع***
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	**521.3**	**30.0**	**551.3**
سندات أخرى	-	**301.9**	**7.0**	**308.9**
أسهم حقوق الملكية	**0.4**	**69.7**	**-**	**70.1**
	0.4	**892.9**	**37.0**	**930.3**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	**-**	**209.5**	**209.5**
سندات أخرى	-	**19.6**	**-**	**19.6**
أسهم حقوق الملكية	-	**31.1**	**-**	**31.1**
صناديق مدارة	**0.9**	**-**	**-**	**0.9**
	0.9	**50.7**	**209.5**	**261.1**
إجمالي الاستثمارات	**1.3**	**943.6**	**246.5**	**1,191.4**
الخسائرالائتمانية المتوقعة	-	**(0.5)**	**-**	**(0.5)**
صافي الاستثمارات	**1.3**	**943.1**	**246.5**	**1,190.9**

31 ديسمبر 2024	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	430.0	44.0	474.0
سندات أخرى	-	238.7	7.1	245.8
أسهم حقوق الملكية	-	43.7	-	43.7
	-	712.4	51.1	763.5
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	137.7	137.7
سندات أخرى	-	9.6	-	9.6
أسهم حقوق الملكية	-	30.0	-	30.0
صناديق مدارة	1.0	-	-	1.0
	1.0	39.6	137.7	178.3
إجمالي الاستثمارات	1.0	752.0	188.8	941.8
الخسائرالائتمانية المتوقعة	-	(2.4)	-	(2.4)
صافي الاستثمارات	1.0	749.6	188.8	939.4

كما في 31 ديسمبر 2025، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بقيمة 515.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 447.8 مليون دينار بحريني) والتي تم رهنها مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2025، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 51.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 31.0 مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

8 أوراق مالية استثمارية (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفأة):

	2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
الرصيد في 1 يناير	**1.2**	**1.2**	**-**	**2.4**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(0.3)**	**-**	**-**	**(0.3)**
الموجودات المالية التي تم استبعادها	**(0.4)**	**(1.2)**	**-**	**(1.6)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**0.5**	**-**	**-**	**0.5**

	2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير	0.5	1.8	-	2.3
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.9	(0.1)	-	0.8
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(0.2)	(0.5)	-	(0.7)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.2	1.2	-	2.4

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2025	*2024*
فوائد مستحقة القبض	**36.6**	31.6
ذمم مدينة*	**40 8**	22.6
ضمان قيد البيع**	**25.5**	20.4
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**22.6**	40.4
مصروفات مدفوعة مقدماً	**3.7**	2.8
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 22)	**0.6**	0.9
موجودات أخرى	**4.7**	2.3
	134.5	121.0

* يتضمن ذلك استثمار في صندوق بانتظار تخصيص الوحدات بقيمة 10.0 مليون دينار بحريني (2024: لا شيء).

* خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.5 مليون دينار بحريني (2024: 0.5 مليون دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 21.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة حصة بنسبة 23.03% (2024: 23.03%) في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة حصة بنسبة 22.00% (2024: 22.00%) في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساندة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة حصة بنسبة 40.00% (2024: 40.00%) في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة حصة بنسبة 23.52% (2024: 23.52%) في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين بهدف تعزيز السيولة في السوق وسد فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين ونظيراتها الإقليمية.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 49.96%) في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي بهدف الاستحواذ بصورة غير مباشرة على استثمارات عقارية في هولندا.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 24.99%) في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي بهدف الاستحواذ بصورة غير مباشرة على استثمارات في ألمانيا.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 45.00%) في إل إس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2024: 40.00%) حصة غير مباشرة في إنفيتا – الكويت ش.م.ك.، من خلال شركة إنفيتا ش.م.ب.، شركة تأسست في دولة الكويت تعمل في مجال معالجة الأعمال من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

	2025	*2024*
في 1 يناير	**45.2**	51.2
مساهمة إضافية	**0.7**	-
حصة البنك من الربح / (الخسارة) للسنة	**1.5**	(2.7)
أرباح أسهم مستلمة	**(0.8)**	(0.1)
التغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 16)	**(0.1)**	(0.4)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	**0.7**	(0.3)
توزيع رأس المال	**(2.1)**	(2.5)
استبعاد مشاريع مشتركة (الإيضاح رقم 9)	**(10.0)**	-
في 31 ديسمبر	**35.1**	45.2

يوضح الجدول التالي ملخص أحدث المعلومات المالية المتاحة لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

	2025	*2024*
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**15.6**	61.2
مجموع المطلوبات	**1.7**	46.7
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
الإيرادات	**5.8**	7.4
حصة المجموعة في صافي الربح / (الخسارة) للسنة	**0.4**	(3.7)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**0.4**	(3.7)

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعد شركة زميلة جوهرية. يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وذلك استناداً إلى أحدث القوائم المالية المتاحة المعدلة حسب الأداء التقديري للربع الأخير:

	2025	*2024*
صافي دخل الفوائد	**8.4**	7.7
إجمالي الربح من مبيعات السيارات	**7.6**	6.1
دخل تشغيلي آخر	**4.5**	3.7
مجموع الدخل التشغيلي	**20.5**	17.5
مصروفات تشغيلية	**(18.4)**	(14.1)
مصروفات تشغيلية أخرى وصافي مخصص القرض	**2.7**	1.1
الربح المعدل للسنة	**4.8**	4.5
حصة المجموعة من الربح المعدل للسنة	**1.1**	1.0
خسارة شاملة أخرى	**(0.5)**	(0.5)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**4.3**	4.0
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(0.1)**	(0.1)

	2025	*2024*
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**11.6**	11.9
قروض وسلف العملاء	**138.7**	138.8
مخزون	**21.9**	19.0
موجودات أخرى	**47.4**	50.3
مجموع الموجودات	**219.6**	220.0
المطلوبات		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**20.7**	21.8
قروض لأجل	**91.6**	91.5
مجموع المطلوبات	**112.3**	113.3
حقوق الملكية المعدلة	**107.3**	106.7
نسبة ملكية المجموعة	**23.03%**	23.03%
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**24.7**	24.6

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية استناداً إلى السعر المدرج في بورصة البحرين 10.6 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 14.3 مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	*عقارات ومباني*	*أثاث ومعدات وبرمجيات*	*الحق في استخدام الموجودات*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ*	*المجموع*
التكلفة	**13.8**	**31.2**	**77.2**	**8.4**	**0.2**	**130.8**
مخصوماً منها: الاستهلاك المتراكم	**-**	**(22.7)**	**(63.6)**	**(4.7)**	**-**	**(91.0)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025	**13.8**	**8.5**	**13.6**	**3.7**	**0.2**	**39.8**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	*عقارات ومباني*	*أثاث ومعدات وبرمجيات*	*الحق في استخدام الموجودات*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ*	*المجموع*
التكلفة	12.5	31.0	71.8	15.7	-	131.0
مخصوماً منها: الاستهلاك المتراكم	-	(22.2)	(59.2)	(11.5)	-	(92.9)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2024	12.5	8.8	12.6	4.2	-	38.1

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 8.2 مليون دينار بحريني (2024: 8.8 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	*سنة الاستحقاق*	*القيمة المدرجة*	
		2025	*2024*
6.875% (ثابت)	2029	**190.4**	185.9
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	2028	**188.5**	-
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	2026	**26.4**	26.4
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	2025	**-**	94.2
		405.3	306.5

13 ودائع العملاء

	2025	*2024*
ودائع لأجل	**1,392.8**	1,127.8
حسابات توفير	**801.0**	674.7
حسابات جارية	**562.6**	515.1
حسابات ودائع أخرى	**97.1**	93.7
	2,853.5	2,411.3

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2025	*2024*
فوائد مستحقة الدفع	**42.9**	40.2
ذمم دائنة	**44.1**	30.5
مصروفات مستحقة	**31.8**	38.8
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**4.0**	3.8
التزامات عقد الإيجار	**4.0**	3.7
الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (الإيضاح رقم 29)	**3.4**	3.2
مطلوبات أخرى	**6.2**	3.8
	136.4	124.0

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

15 حقوق الملكية

	2025	*2024*
(1) رأس المال		
المصرح به		
2,500,000,000 سهم (2024: 2,500,000,000 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250.0**	250.0
الصادر والمدفوع بالكامل		
1,816,590,310 سهم (2024: 1,816,590,310 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**181.7**	181.7

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم	
	2025	*2024*
الأسهم في 1 يناير	**1,816,590,310**	1,730,086,010
مضافاً إليه: إصدار أسهم منحة	**-**	86,504,300
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,816,590,310**	1,816,590,310

(2) أسهم الخزانة

تمثل أسهم الخزانة قيام البنك بشراء أسهمه الخاصة. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 13,208,243 (2024: 13,264,765) سهم من أسهمه الخاصة.

	2025	*2024*
المقابل المدفوع	**5.5**	5.0

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار الأسهم العادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي يتم بموجبها منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم غير مطالب بها

استناداً إلى التوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين وفقاً للقرار رقم (3) لسنة 2021، تم تحويل جميع أرباح الأسهم غير المطالب بها إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه، ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم غير مطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. لم تقم المجموعة بسداد أي مدفوعات لمساهميها من حساب الإحتياطي ضمن حقوق الملكية خلال السنة (2024: نفسه).

(6) احتياطي قانوني

تم إنشاء الاحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل 10% من أرباحه السنوية إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة، لم يقم البنك بتحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني (2024: 4.8 مليون دينار بحريني). حيث بلغ الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الاحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، مما يؤكد التزام المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم يقم البنك بتحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي العام. إن الاحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي والجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2025	*2024*
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**24.9**	24.2
محول إلى الأرباح المبقاة عند بيع سندات أسهم حقوق الملكية	**-**	1.7
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(6.1)**	(7.7)
محول إلى الأرباح أو الخسائر عند الاضمحلال (دين)	**(0.3)**	0.8
تغيرات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر	**29.1**	5.9
في 31 ديسمبر	**47.6**	24.9
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**0.1**	0.5
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 10)	**(0.1)**	(0.4)
في 31 ديسمبر	**-**	0.1
	47.6	25.0

17 توزيعات مقترحة

	2025	*2024*
أرباح أسهم نقدية	**49.6**	40.6
تبرعات خيرية	**3.1**	2.2
	52.7	42.8

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع. 0.040 دينار بحريني للسهم (بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.0125 دينار بحريني للسهم، تم الإعلان عنها ودفعها في شهر أغسطس 2025)، بعد خصم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.035 دينار بحريني للسهم، بعد خصم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2024).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.035 دينار بحريني للسهم، بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.0125، بعد خصم أسهم الخزانة فيما يتعلق بسنة 2024 (2024: بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم بعد خصم أسهم الخزانة وأرباح أسهم منحة بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2023).

ستقدم التوزيعات المقترحة المذكورة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

أ) دخل الفوائد ودخل مشابه

	2025	*2024*
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض وسلف العملاء	**130.2**	117.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**32.1**	48.5
أذونات الخزانة	**18.3**	22.9
أوراق مالية استثمارية	**11.9**	8.6
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أوراق مالية استثمارية	**56.8**	54.8
	249.3	251.9

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه (تتمة)

ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة

	2025	*2024*
على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
ودائع العملاء	**(68.1)**	(73.5)
اقتراضات لأجل	**(24.2)**	(21.4)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**(19.9)**	(20.2)
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(19.9)**	(12.2)
	(132.1)	(127.3)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**117.2**	124.6

19 دخل الرسوم والعمولات – صافي

	2025	*2024*
دخل الرسوم والعمولات	**58.5**	55.3
مصروفات الرسوم والعمولات	**(36.4)**	(35.8)
	22.1	19.5

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مكسب قدره 0.02 مليون دينار بحريني (2024: 0.03 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الأمانة والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2025	*2024*
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**8.8**	6.5
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	**6.9**	7.7
دخل أرباح أسهم	**4.0**	3.0
دخل من الأنشطة التجارية *	**0.9**	1.6
دخل آخر	**0.4**	1.0
	21.0	19.8

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية

	2025	*2024*
قروض وسلف العملاء (الإيضاح رقم 7)	**9.8**	18.3
مبالغ مستردة من قروض وسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل والتي تم شطبها في السنوات السابقة	**(1.5)**	(2.2)
أوراق مالية استثمارية (الإيضاح رقم 8)	**(1.9)**	0.8
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.2**	(0.1)
استردادات أخرى	**(0.3)**	-
اضمحلال ضمان قيد البيع (الإيضاح رقم 9)	**0.5**	0.5
	6.8	17.3

22 الضرائب

	2025	*2024*
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 9)	**0.6**	0.9
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر		
(مصروف) / رصيد ضريبي مؤجل على العمليات الأجنبية	**(0.2)**	0.1

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

22 الضرائب (تتمة)

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة واحدة أو أكثر. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من البلدان التي تم تأسيسها فيها، وذلك وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. بلغ معدل الضريبة الفعلي 38.22% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 38.22%).

ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وتأثير القواعد العالمية
بناءً على تقييم المجموعة، استنتجت أنها لا تقع ضمن نطاق قانون البحرين أو القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي. وبناءَ عليه، لا تخضع المجموعة لضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2025	*2024*
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**80.0**	72.0
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**80.0**	72.0
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد خصم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,803,771,637**	1,806,270,144
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.044**	0.040

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات
لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد	تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحوبات على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات الائتمانية وتداول العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تشمل الإقراض وحسابات الودائع من عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.
الخدمات المصرفية للشركات	تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في البحرين.
الخدمات المصرفية الدولية	تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية ومالية. كما تغطي عمليات الوحدات الخارجية.
أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى	تقدم بالأساس خدمات أسواق المال والتداول وخدمات الخزانة، بالإضافة إلى إدارة عمليات تمويل المجموعة. تشمل الخدمات الاستثمارية إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وخدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الأموال. تتضمن الأنشطة الأخرى بالأساس على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى مسئول العمليات التنفيذي وصاحب القرار. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة / الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يقارب التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

	الخدمات المصرفية للأفراد	*الخدمات المصرفية للشركات*	*الخدمات المصرفية الدولية*	*أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى*	*المجموع*
دخل الفوائد ودخل مشابه	**41.0**	**52.8**	**40.9**	**114.6**	**249.3**
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	**(21.9)**	**(27.8)**	**(25.9)**	**(56.5)**	**(132.1)**
سعر تحويل الأموال الداخلية	**20.4**	**2.2**	**0.6**	**(23.2)**	**-**
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**39.5**	**27.2**	**15.6**	**34.9**	**117.2**
دخل تشغيلي آخر	**15.9**	**3.6**	**4.6**	**19.0**	**43.1**
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**55.4**	**30.8**	**20.2**	**53.9**	**160.3**
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	**(2.2)**	**(6.7)**	**(0.7)**	**2.8**	**(6.8)**
نتيجة القطاع	**25.1**	**20.9**	**8.3**	**59.1**	**113.4**
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**1.5**	**1.5**
تكاليف مشتركة					**(34.2)**
صافي الربح للسنة					**80.7**
مخصوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					**(0.7)**
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك					**80.0**
موجودات القطاع	**940.7**	**911.9**	**978.6**	**1,977.3**	**4,808.5**
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	**33.9**	**-**	**-**	**-**	**33.9**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**35.1**	**35.1**
موجودات مشتركة *	**-**	**-**	**-**	**-**	**96.8**
مجموع الموجودات					**4,974.3**
مطلوبات القطاع	**1,505.0**	**919.9**	**990.5**	**846.0**	**4,261.4**
مطلوبات مشتركة **	**-**	**-**	**-**	**-**	**52.5**
مجموع المطلوبات					**4,313.9**

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الممتلكات والمعدات وصافي الضمان قيد البيع والذمم المدينة الأخرى.
** تمثل المطلوبات المشتركة المطلوبات الأخرى.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

	الخدمات المصرفية للأفراد	*الخدمات المصرفية للشركات*	*الخدمات المصرفية الدولية*	*أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى*	*المجموع*
دخل الفوائد ودخل مشابه	38.7	55.1	29.6	128.5	251.9
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	(20.2)	(32.2)	(21.7)	(53.2)	(127.3)
سعر تحويل الأموال الداخلية	28.6	11.6	7.5	(47.7)	-
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	47.1	34.5	15.4	27.6	124.6
دخل تشغيلي آخر	15.8	2.4	3.0	18.1	39.3
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	62.9	36.9	18.4	45.7	163.9
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	(2.2)	(13.2)	2.1	(4.0)	(17.3)
نتيجة القطاع	33.4	20.9	9.6	43.3	107.2
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	(2.7)	(2.7)
تكاليف مشتركة					(31.8)
صافي الربح للسنة					72.7
مخصوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.7)
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك					72.0
موجودات القطاع	820.3	769.1	562.0	1,910.7	4,062.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	45.2	45.2
موجودات مشتركة *	-	-	-	-	85.3
مجموع الموجودات					4,192.6
مطلوبات القطاع	1,184.3	1,007.2	552.4	775.3	3,519.2
مطلوبات مشتركة **	-	-	-	-	49.7
مجموع المطلوبات					3,568.9

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الممتلكات والمعدات وصافي الضمان قيد البيع والذمم المدينة الأخرى.

** تمثل المطلوبات المشتركة المطلوبات الأخرى.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين) والدولي (الأسواق الأخرى). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع البلدان التي يوجد فيها البنك وشركات المجموعة الخاصة به.

	المحلي	***الدولي***	***المجموع***
31 ديسمبر 2025			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**150.5**	**11.3**	**161.8**
مجموع الموجودات	**4,273.9**	**700.4**	**4,974.3**

	المحلي	*الدولي*	*المجموع*
31 ديسمبر 2024			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	150.2	11.0	161.2
مجموع الموجودات	3,815.1	377.5	4,192.6

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2025	*2024*
نقد في الصندوق والخزينة (الإيضاح رقم 4)	**18.9**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (الإيضاح رقم 4)	**455.0**	558.2
أذونات الخزانة	**-**	0.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعين يوماً أو أقل	**288.8**	142.7
	762.7	722.2

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين	***شركات زميلة ومشاريع مشتركة***	***أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين***	***المجموع***
31 ديسمبر 2025				
قروض وسلف العملاء	**7.8**	**43.0**	**4.0**	**54.8**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**7.0**	**-**	**-**	**7.0**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**35.1**	**-**	**35.1**
ودائع العملاء	**22.6**	**3.2**	**12.2**	**38.0**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**50.9**	**-**	**-**	**50.9**
ارتباطات والتزامات محتملة	**-**	**1.2**	**-**	**1.2**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة (تتمة)

	مساهمين رئيسيين	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارةوموظفي الإدارة الرئيسيين*	*المجموع*
31 ديسمبر 2024				
قروض وسلف العملاء	-	31.0	2.5	33.5
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7.1	-	-	7.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	45.2	-	45.2
ودائع العملاء	56.2	2.7	7.6	66.5
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	20.8	-	-	20.8
ارتباطات والتزامات محتملة	-	3.3	-	3.3

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين*	*المجموع*
31 ديسمبر 2025				
دخل الفوائد ودخل مشابه	**2.4**	**3.0**	**0.1**	**5.5**
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	**3.1**	**-**	**0.3**	**3.4**
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**1.5**	**-**	**1.5**
31 ديسمبر 2024				
دخل الفوائد ودخل مشابه	0.6	2.1	-	2.7
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	2.4	-	0.4	2.8
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	(2.7)	-	(2.7)

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2025	*2024*
مكافآت الموظفين قصيرة الأجل	**13.5**	14.0
مكافآت الموظفين طويلة الأجل	**1.6**	0.9
	15.1	14.9

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. تم تحديد بيان السيولة لودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاق الفعلية المشار إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2025	*خلال شهر واحد*	*1 إلى 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهر*	*المجموع الفرعي*	*1 إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**473.9**	**-**	**-**	**-**	**473.9**	**-**	**-**	**-**	**112.7**	**586.6**
أذونات الخزانة	**11.0**	**12.1**	**138.3**	**143.0**	**304.4**	**-**	**-**	**-**	**-**	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**287.9**	**2.2**	**-**	**0.1**	**290.2**	**0.3**	**0.1**	**-**	**-**	**290.6**
قروض وسلف العملاء	**333.5**	**247.1**	**122.3**	**191.4**	**894.3**	**979.9**	**341.0**	**83.2**	**60.1**	**2,358.5**
أوراق مالية استثمارية	**24.0**	**16.1**	**57.0**	**20.2**	**117.3**	**466.7**	**260.3**	**192.6**	**154.0**	**1,190.9**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**103.7**	**-**	**-**	**-**	**103.7**	**25.5**	**5.3**	**-**	**-**	**134.5**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**35.1**	**35.1**
ممتلكات ومعدات	**-**	**0.1**	**0.2**	**0.1**	**0.4**	**35.9**	**2.1**	**1.4**	**-**	**39.8**
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	**0.1**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**0.7**	**2.8**	**3.4**	**-**	**27.0**	**33.9**
مجموع الموجودات	**1,234.1**	**277.7**	**318.0**	**355.1**	**2,184.9**	**1,511.1**	**612.2**	**277.2**	**388.9**	**4,974.3**
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**291.9**	**110.6**	**52.3**	**58.0**	**512.8**	**-**	**-**	**-**	**-**	**512.8**
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**35.9**	**60.3**	**-**	**84.5**	**180.7**	**208.8**	**7.7**	**8.7**	**-**	**405.9**
اقتراضات لأجل	**-**	**-**	**-**	**26.4**	**26.4**	**378.9**	**-**	**-**	**-**	**405.3**
ودائع العملاء	**345.3**	**101.2**	**131.6**	**108.8**	**686.9**	**2.4**	**-**	**-**	**2,164.2**	**2,853.5**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**127.1**	**0.1**	**0.2**	**0.1**	**127.5**	**1.7**	**7.0**	**0.2**	**-**	**136.4**
مجموع المطلوبات	**800.2**	**272.2**	**184.1**	**277.8**	**1,534.3**	**591.8**	**14.7**	**8.9**	**2,164.2**	**4,313.9**
صافي فجوة السيولة	**433.9**	**5.5**	**133.9**	**77.3**	**650.6**	**919.3**	**597.5**	**268.3**	**(1,775.3)**	**660.4**
فجوة السيولة المتراكمة	**433.9**	**439.4**	**573.3**	**650.6**		**1,569.9**	**2,167.4**	**2,435.7**	**660.4**	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

31 ديسمبر 2024	*خلال شهر واحد*	*1 إلى 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهر*	*المجموع الفرعي*	*1 إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	579.4	-	-	-	579.4	-	-	-	108.3	687.7
أذونات الخزانة	31.8	78.4	86.7	202.3	399.2	-	-	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	138.4	28.3	-	0.5	167.2	0.4	0.3	-	-	167.9
قروض وسلف العملاء	203.1	187.1	96.6	116.8	603.6	801.2	274.0	98.5	16.8	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	-	4.9	22.3	41.4	68.6	336.9	181.1	252.2	100.6	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	100.7	-	-	-	100.7	20.3	-	-	-	121.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	45.2	45.2
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.1	0.4	0.6	33.8	1.4	2.2	0.1	38.1
مجموع الموجودات	1,053.4	298.8	205.7	361.4	1,919.3	1,192.6	456.8	352.9	271.0	4,192.6
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	215.4	109.9	12.3	37.9	375.5	-	-	-	-	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	91.7	101.9	193.6	158.0	-	-	-	351.6
اقتراضات لأجل	-	-	-	94.2	94.2	212.3	-	-	-	306.5
ودائع العملاء	284.7	97.2	37.5	54.6	474.0	47.8	-	-	1,889.5	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	119.8	0.1	0.1	0.4	120.4	1.9	1.4	0.3	-	124.0
مجموع المطلوبات	619.9	207.2	141.6	289.0	1,257.7	420.0	1.4	0.3	1,889.5	3,568.9
صافي فجوة السيولة	433.5	91.6	64.1	72.4	661.6	772.6	455.4	352.6	(1,618.5)	623.7
فجوة السيولة المتراكمة	433.5	525.1	589.2	661.6		1,434.2	1,889.6	2,242.2	623.7	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 المشتقات المالية

الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد فيه المدفوعات على تحركات سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر المرجعي أو مؤشر. تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن على أدوات مالية مشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة المعتمدة من مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية بهدف الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول الوارد أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى قيمها الاعتبارية. تمثل القيمة الاعتبارية مقدار الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، ويعد الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

	قيمة عادلة موجبة	***قيمة عادلة سالبة***	***القيمة الاعتبارية***
31 ديسمبر 2025			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**0.8**	**0.9**	**317.7**
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	**21.8**	**3.1**	**746.9**
	22.6	**4.0**	**1,064.6**

	قيمة عادلة موجبة	*قيمة عادلة سالبة*	*القيمة الاعتبارية*
31 ديسمبر 2024			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.5	0.7	253.5
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	39.9	3.1	730.6
	40.4	3.8	984.1

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم تداولها في السوق خارج البورصة. يتم تداول العقود الآجلة العملات الأجنبية وأسعار الفائدة بمبالغ موحدة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. تعتبر اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة في الأساس عقود بأسعار فائدة آجلة مصممة حسب الطلب، وتحدد فيها أسعار الفائدة الآجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ مستقبلي محدد.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل فروق أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية بناءً على قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تقوم الأطراف الأخرى عادةً بتبادل مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة بناءً على قيمة اعتبارية بعملة واحدة. وفي عقود مقايضات العملات فيتم تبادل المدفوعات ذات أسعار الفائدة الثابتة والعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تمنح الحق، وليس الالتزام لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 مشتقات مالية (تتمة)

أنواع المشتقات المالية (تتمة)

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التداول

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متبادلة مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة مراكز معينة في سوق الصرف الأجنبي مع التوقع بتحقيق أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

قامت المجموعة بوضع أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. ويتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة تعرضات المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. وللاطلاع على الاستراتيجيات المعتمدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية للتحوط مقابل تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك من خلال التحوط مقابل الأدوات المالية المحددة والمعاملات المتوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية التي يتم التحوط لها من مخاطر أسعار الفائدة على القروض وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملات للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة للتحوط مقابل مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	أقل من شهر واحد	*من 1 إلى 3 أشهر*	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*
مخاطر أسعار الفائدة					
31 ديسمبر 2025					
القيمة الاسمية	**5.7**	**5.5**	**9.4**	**427.1**	**299.2**
متوسط سعر الفائدة الثابت	**6%**	**6%**	**4%**	**7%**	**7%**
31 ديسمبر 2024					
القيمة الاسمية	-	1.9	51.4	373.0	304.3
متوسط سعر الفائدة الثابت	-	7%	4%	7%	7%

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي الذي يتم فيه إدراج القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية هو "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 9.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي الذي يتم فيه إدراج القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هو "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 14.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 مشتقات مالية (تتمة)

تحوطات القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2025		*2024*	
	القيمة المدرجة	***تعديلات القيمة العادلة ****	*القيمة المدرجة*	*تعديلات القيمة العادلة **
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	**596.5**	**(12.2)**	518.1	(33.1)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**-**	**-**	35.0	(0.1)
اقتراضات قرض لأجل	**190.4**	**1.9**	185.9	(2.8)

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على البند المحوط المتضمنة في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة قدرها 18.1 مليون دينار بحريني (2024: صافي خسارة قدرها 5.5 مليون دينار بحريني)، وتمثل الخسارة على أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب على البنود المحوطة العائد إلى المخاطر التي تم تحوطها 18.0 مليون دينار بحريني (2024: مكسب قدره 5.5 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تحوط المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط في حدود أسعار الفائدة المرجعية، وذلك لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة المرجعية. يتم تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط مقابل التعرضات للتغيرات في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر الائتمان الخاصة بالطرف الآخر المشتق، وهي مخاطر لا يقابلها تعويض من البنك المتحوط له.

وفي علاقات التحوط هذه، تمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير مخاطر الائتمان لكل من الطرف الآخر والمجموعة نفسها على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ وبالإضافة إلى الاختلافات في تواريخ الاستحقاق بين مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط هذه.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات تحوط القيمة العادلة المؤهلة وكذلك مكسب أو خسارة التحوط على البنود المحوطة ضمن بند دخل الاستثمارات الأخرى.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم تحتفظ المجموعة بأي أدوات للتحوط مقابل التعرضات لتغييرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات بمنح الائتمان الأجزاء غير المستخدمة من الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية متجددة، بشكل رئيسي على شكل قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان على الارتباطات بمنح الائتمان، قد تتعرض المجموعة لخسارة محتملة بقيمة تعادل إجمالي مبالغ الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة نظراً لأن معظم الارتباطات بمنح الائتمان مشروطة بحفاظ العميل على معايير ائتمانية محددة. عادةً ما تكون لهذه الارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. بما أن الارتباطات قد تنتهي دون أن يتم سحبها، فإن مجموع المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

29 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية (تتمة)

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بسداد المدفوعات نيابةً عن العملاء بشروط معينة محددة في العقد. قد يترتب على الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان مخاطر سوقية إذا تم إصدارها أو تمديدها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود يتم إبرامها بالأساس بأسعار فائدة عائمة.

تم تحديد بيان استحقاق الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الموضح أدناه على أساس الفترة المتبقية من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة خطابات الضمان وارتباطات القروض غير المسحوبة والتي تم الإفصاح عنها على أساس تواريخ الاستحقاق المتوقعة.

31 ديسمبر 2025	***عند الطلب***	***أقل من 3 أشهر***	***من 3 إلى 12 شهر***	***من 1 إلى 5 سنوات***	***أكثر من 5 سنوات***	***المجموع***
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	**7.7**	**13.4**	**141.7**	**2.2**	**-**	**165.0**
خطابات الضمان	**348.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**348.0**
						513.0
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**134.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**134.7**
عقود صرف أجنبي آجلة	**-**	**289.2**	**28.5**	**-**	**-**	**317.7**
مقايضات أسعار الفائدة	**-**	**11.1**	**9.4**	**427.1**	**299.3**	**746.9**
						1,199.3
						1,712.3

31 ديسمبر 2024	*عند الطلب*	*أقل من 3 أشهر*	*من 3 إلى 12 شهر*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	4.7	12.8	13.7	-	-	31.2
خطابات الضمان	286.4	-	-	-	-	286.4
						317.6
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	121.0	-	-	-	-	121.0
عقود صرف أجنبي آجلة	-	219.5	34.0	-	-	253.5
مقايضات أسعار الفائدة	-	1.9	51.4	373.0	304.3	730.6
						1,105.1
						1,422.7

لا تتوقع المجموعة بأن يتم سحب جميع ارتباطاتها قبل انتهاء فترة الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	**262.1**	**17.3**	**15.8**	**295.2**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	**0.5**	**0.1**	**2.8**	**3.4**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

29 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

	2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	198.2	20.1	14.3	232.6
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.2	0.1	2.9	3.2

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة لارتباطات القروض غير المسحوبة والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
1 يناير 2025	**359.5**	**64.6**	**14.5**	**438.6**
تعرضات جديدة	**228.2**	**0.6**	**-**	**228.8**
تعرضات إضافية	**81.5**	**5.9**	**-**	**87.4**
تعرضات مستحقة / منتهية	**(33.8)**	**(0.2)**	**(0.4)**	**(34.4)**
تعرضات مخفضة	**(62.0)**	**(8.0)**	**(2.7)**	**(72.7)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**29.5**	**(29.5)**	**-**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(9.5)**	**9.5**	**-**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**-**	**(4.5)**	**4.5**	**-**
تغيرات تحويل العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**-**	**0.1**	**(0.1)**	**-**
في 31 ديسمبر 2025	**593.4**	**38.5**	**15.8**	**647.7**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
1 يناير 2024	380.6	56.8	13.6	451.0
تعرضات جديدة	64.0	5.4	-	69.4
تعرضات إضافية	50.6	14.1	-	64.7
تعرضات مستحقة / منتهية	(71.4)	(2.9)	-	(74.3)
تعرضات مخفضة	(60.1)	(9.9)	(2.2)	(72.2)
تحويلات إلى المرحلة 1	7.1	(7.1)	-	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(11.1)	11.1	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(0.1)	(3.0)	3.1	-
تغيرات تحويل العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	(0.1)	0.1	-	-
في 31 ديسمبر 2024	359.5	64.6	14.5	438.6

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على تحمل المخاطر على بصورة منتظمة من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. وتعد الإدارة الفعالة والمناسبة للمخاطر في أنشطة المجموعة أمراً بالغ الأهمية للسلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تطبق المجموعة أفضل الممارسات الرائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة للمجموعة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته المتعلقة بالإشراف على إدارة المخاطر والرقابة عليها وأطر إدارة المخاطر. يشغل رئيس مخاطر المجموعة منصب رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن وحدات الأعمال التي تنشأ فيها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

وفي حين يقوم المجلس باعتماد مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. تعد لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي اللتان تضمان أعضاء من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، لجاناً إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والسياسات والإجراءات وكما تراجع تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. كما تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية بالرجوع إلى الدول التي تم تحديدها لمزاولة الأعمال. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للمجموعة من خلال تطبيق إرشادات مصرف البحرين المركزي ومعايير اتفاقية بازل وتقوم بالإشراف لمطلوب.

يحافظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة على معايير عالية لإدارة المخاطر وذلك من خلال تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتستند بيئة الرقابة، من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. ويتحمل قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئولية دارسة خصائص المخاطرالكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والدول والمناطق والقطاعات الجديدة والحالية وتقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة. كما تتولى مسئولية وضع وتعديل سياسات وإجراءات المخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر وذلك بالحصول على موافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية بإعداد وثيقة قبول المخاطر وفحص الضغوطات ووثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم الوثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر الركيزة 2 باستفاضة وتحدد مستوى احتياطي رأس المال المطلوب للبنك. كما يتحمل قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال تعثر الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الجهات السيادية، في الوفاء الكامل بالتزاماتهم بما في ذلك السداد الكامل وفي الوقت المناسب للمبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:
- الحفاظ على إطار ضوابط للإشراف على مخاطر الائتمان؛
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان بوضح ودقة على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، بدءاً من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة مخاطر الائتمان والتخطط لها بما يتوافق مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة مخاطر الائتمان والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في بشكل متشابه نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة بمراجعة تركزاتها بصورة مستمرة في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التوزيع الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الاقتصادي. يتم استخدام حدود السياسات والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات ضمن مستويات مناسبة تتماشى مع مدى قبول المخاطر المعتمدة للأعمال التجارية. عادةً ما تستند هذه الحدود على طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتم تحقيق التنويع للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى للتعرضات تجاه الأطراف الأخرى الفردية. يتم إبلاغ الجهة المختصة عن أي تجاوزات وفقاً لما تنص عليه سياسة مخاطر الائتمان.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق المتابعة المستمرة لحالات التعرضات الائتمانية والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير المرغوب فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى مراقبة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان من خلال الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات ضمانات مع الأطراف الأخرى في الظروف المناسبة وكذلك من خلال تحديد الحد من مدة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحفظة الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة المخولة بالاعتماد. لدى المجموعة مستويات صلاحيات اعتماد متدرجة حسب مستوى المخاطر، وتضم أفراد ذوي مؤهلات مثبتة في الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. إما التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية فيتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام لأحكام سياسات مخاطر الائتمان المعتمدة. كما يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بإعداد تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بإجراء مراجعة للتصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. ويعد مسئول الائتمان / مسئول الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين ضمن سلسلة اعتماد الائتمان / الاستثمار ويقدم رأياً مستقلاً بشأن مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسئولية المراقبة اليومية لتعرضات مقترض أو طرف آخر فردي على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة الائتمان في المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم منحها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستكمال المستندات اللازمة. كما تقوم بمراقبة أي تجاوزات على الحدود الائتمانية المعتمدة والمبالغ المتأخرة عن السداد والتسهيلات الائتمانية المنتهية الصلاحية وترفع تقارير بشأن الاستثناءات، إن وجدت، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية والحصول على الموافقة (حسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما تخضع هذه الحدود لمعايير حدود التعرضات الائتمانية الكبيرة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية في المواقع الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان وجودته وتكوين المحفظة بصورة مستمرة بهدف تعظيم العائد المعدل حسب المخاطر وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الائتمانات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز من خلال وضع حدود للحد الأقصى للتعرض لكل مقترض أو طرف آخر فردي أو بلد أو بنك أو قطاع اقتصادي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد أخذ مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2025	*2024*
أرصدة لدى بنوك مركزية	**567.7**	666.5
أذونات الخزانة	**304.4**	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**290.6**	167.9
قروض وسلف العملاء	**2,358.5**	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	**1,088.8**	864.7
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**104.7**	96.9
المجموع	**4,714.7**	3,989.3
التزامات محتملة	**513.0**	317.6
ارتباطات	**1,199.3**	1,105.1
مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان	**1,712.3**	1,422.7
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية	**6,427.0**	5,412.0

32 تركز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب المنطقة الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2025			*2024*		
	موجودات	***مطلوبات***	***ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة***	موجودات	مطلوبات	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
المنطقة الجغرافية:						
دول مجلس التعاون الخليجي	**4,200.6**	**3,571.1**	**887.7**	3,646.0	2,979.5	847.6
أمريكا الشمالية	**166.8**	**83.7**	**79.9**	74.1	8.2	4.2
أوروبا	**297.1**	**520.9**	**637.1**	217.2	425.3	491.1
آسيا	**141.0**	**105.9**	**86.5**	157.1	134.4	79.1
أخرى	**168.8**	**32.3**	**21.1**	98.2	21.5	0.7
	4,974.3	**4,313.9**	**1,712.3**	4,192.6	3,568.9	1,422.7
القطاع الاقتصادي:						
تجاري وصناعي	**545.2**	**418.6**	**266.4**	501.9	254.2	115.0
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**878.3**	**1,324.9**	**1,008.1**	540.9	1,054.7	1,026.1
إنشائي وعقاري	**485.7**	**109.4**	**238.5**	397.1	62.3	171.4
حكومي وقطاع عام	**1,803.7**	**316.8**	**59.7**	1,813.5	276.1	9.8
أفراد	**669.3**	**1,603.3**	**2.2**	574.5	1,317.5	6.3
أخرى	**592.1**	**540.9**	**137.4**	364.7	604.1	94.1
	4,974.3	**4,313.9**	**1,712.3**	4,192.6	3,568.9	1,422.7

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لتصنيف العلاقات الائتمانية، وحيث تمثل الدرجات من 1 إلى 8 درجات المنتجة، بينما تمثل الدرجتان 9 و10 درجات متعثرة. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (مخاطر ائتمانية غير مشكوك فيها إلى جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مخاطر ائتمانية مرضية إلى كافية) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (دون المستوى إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل منهجية التصنيف لدى المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الديّن. يعكس المقياس الرئيسي التصنيفات الائتمانية الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف لأدوات الديّن إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة المتأخرة عند الشداد ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى -A) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (+CCC إلى -CCC).

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض الرئيسية على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة وجود مؤشرات لمخاطر ائتمانية عالية.

33.1 تحليل جودة الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يذكر بخلاف ذلك، فإن المبالغ الواردة في الجدول تمثل إجمالي القيم المدرجة. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	**المجموع**
قروض وسلف العملاء				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**536.4**	**0.1**	**-**	**536.5**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**879.7**	**45.8**	**-**	**925.5**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**137.3**	**-**	**137.3**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**60.7**	**60.7**
	1,416.1	**183.2**	**60.7**	**1,660.0**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.5)**	**(15.2)**	**(39.7)**	**(57.4)**
صافي القيمة المدرجة	**1,413.6**	**168.0**	**21.0**	**1,602.6**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2024

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
قروض وسلف العملاء				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	409.2	0.1	-	409.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	465.7	121.5	-	587.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	5.0	125.7	-	130.7
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	66.3	66.3
	879.9	247.3	66.3	1,193.5
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.4)	(17.8)	(42.5)	(61.7)
صافي القيمة المدرجة	878.5	229.5	23.8	1,131.8

31 ديسمبر 2025

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
قروض وسلف العملاء				
قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**740.6**	**1.2**	**-**	**741.8**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**-**	**6.4**	**-**	**6.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**10.5**	**-**	**10.5**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**10.8**	**10.8**
	740.6	**81.1**	**10.8**	**769.5**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1.5)**	**(4.1)**	**(8.0)**	**(13.6)**
صافي القيمة المدرجة	**739.1**	**14.0**	**2.8**	**755.9**

31 ديسمبر 2024

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
قروض وسلف العملاء				
قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	641.6	2.5	-	644.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	-	8.0	-	8.0
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	12.4	-	12.4
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	11.6	11.6
	641.6	22.9	11.6	676.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.3)	(4.3)	(8.2)	(13.8)
صافي القيمة المدرجة	640.3	18.6	3.4	662.3

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
سندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى -A)	**137.6**	**-**	**-**	**137.6**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**696.7**	**10.5**	**-**	**707.2**
	834.3	**10.5**	**-**	**844.8**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**-**	**-**	**(0.5)**
صافي القيمة المدرجة	**833.8**	**10.5**	**-**	**844.3**
أذونات الخزانة وسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى -A)	**38.6**	**-**	**-**	**38.6**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**510.3**	**-**	**-**	**510.3**
	548.9	**-**	**-**	**548.9**
صافي القيمة المدرجة	**548.9**	**-**	**-**	**548.9**
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**275.2**	**-**	**-**	**275.2**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**318.2**	**23.1**	**-**	**341.3**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**15.4**	**-**	**15.4**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**15.8**	**15.8**
	593.4	**38.5**	**15.8**	**647.7**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.1)**	**(2.8)**	**(3.4)**
صافي القيمة المدرجة	**592.9**	**38.4**	**13.0**	**644.3**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
سندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى -A)	114.5	-	-	114.5
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	545.4	18.4	-	563.8
درجة دون المستوى (+CCC إلى -CCC)	-	-	-	-
	659.9	18.4	-	678.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.2)	(1.2)	-	(2.4)
صافي القيمة المدرجة	658.7	17.2	-	675.9
أذونات الخزانة وسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى -A)	43.3	-	-	43.3
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	544.7	-	-	544.7
	588.0	-	-	588.0
صافي القيمة المدرجة	588.0	-	-	588.0
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	165.4	0.5	-	165.9
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	193.1	47.7	-	240.8
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	0.8	16.7	-	17.5
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	14.4	14.4
	359.3	64.9	14.4	438.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.1)	(2.9)	(3.2)
صافي القيمة المدرجة	359.1	64.8	11.5	435.4

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بقيمة 0.1 مليون دينار بحريني (2024: 0.1 مليون دينار بحريني).

33.2 الضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. ويتم تطبيق إرشادات تتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، رهن على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، رهون عقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض الممنوحة لشركاتها التابعة.

تقوم المجموعة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، ومراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المسترجعة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المستحقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المسترجعة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2025	*2024*
القروض والسلف والارتباطات الأخرى:		
- نقدية	**185.2**	70.4
- مضمونة بعقارات	**955.2**	924.4
- أدوات مالية	**73.9**	15.3
- ضمانات تمكين	**2.2**	0.4

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك استناداً إلى مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد ومع تطبق اجتهاد ائتماني مهني. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل اعتماداً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل متسارع مع تدهور مستوى المخاطر الائتمانية. ويخصص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك بناءً على المعلومات المتوفرة عن المقترض. ويخضع المقترضون للمتابعة المستمرة، وقد يؤدي ذلك إلى نقل المقترض إلى درجة مختلفة مخاطر ائتمانية مختلفة.

(ج) إعداد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعد درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها باستخدام درجات تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بمحفظة الشركات وعدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة، وتقوم بإعداد تقديرات لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات وكيف يتوقع أن تتغير هذه التقديرات بمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل على تحديد ومعايرة العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصادية الكلية، وذلك عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة تصنيف المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر وحالة التأخر في السداد للحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن أحد التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تعتبرها دالة على ذلك، حتى وأن لم ينعكس أثر هذه الزيادة بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قد تحدث عندما يتجاوز موعد استحقاق الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد تقلبات غير مبررة في مخصص الخسارة نتيجة التحويلات بين احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(هـ) الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدة أسباب بما في ذلك تغير ظروف السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. حيثما أمكن ذلك، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض عوضاً عن تملك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد استيفاء جميع المعايير وارتفاع احتمالية حدوث المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها نتيجة لأسباب ائتمانية ضمن المرحلة 2 وفقاً لملحق إدارة الائتمان - 6 (CM-6) من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. وقد تأخذ الإدارة في الاعتبار فترة زمنية أطول على أساس كل حالة على حدة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعالجة

تعتبر المجموعة الأداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو التأخر في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن أو مؤشرات على احتمالية دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي بيانات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في حالة السداد للمقترضين أو الجهات المصدرة ضمن المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد تنفيذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل وعدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة أن الموجودات المالية في حاله التعثر في السداد عندما:
- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- يكون المقترض متأخراً لأكثر من 90 يوماً في سداد أي التزام ائتماني مستحق للمجموعة.

قد تختلف المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. ويتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع ذلك المطبق من قبل المجموعة لأغراض احتساب رأس المال التنظيمي.

تعتبر الأداة المالية على أنها "معالجة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما تستوفي المعايير المتوافقة مع الإرشادات التنظيمية، أي عندما لا يكون التعرض متأخراً عن السداد لأكثر من 90 يوماً ووجود فترة سداد منتظمة تتراوح من 3 إلى 12 شهراً بحسب معدل تكرار السداد ومع وجود تقييم يظهر تحسن الوضع المالي للطرف الآخر ولم يعد يعتبر المقترض بأنه متعثر في السداد / اضمحلال موجوداته وفقاً لأطر التقارير المالية والتنظيمية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد المعالجة على التصنيف الائتماني المحدث وقت المعالجة الائتمان، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة بالإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية في معدلات التعثر في السداد التاريخية. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، ستطبق الإدارة طريقة المخصصات الإضافية النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات الاجتهاد المهني فيما يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين عبر مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب نطاق السيناريوهات المحتملة.

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الزمني للمتغيرات:
1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير معلمات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لسجل معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:
1. معدل المعالجة: يعرف على أنه نسبة من الحسابات التي تقع ضمن حالة التعثر في السداد وتمكنت من العودة إلى وضع الحسابات المنتجة.
2. معدل الاسترداد: يعرف على أنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان الأساسي في وقت حدوث التعثر في السداد، كما يأخذ في الاعتبار معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد بالنسبة للجزء غير المضمون من التعرض.
3. معدل الخصم: يعرف على أنه تكلفة الفرصة البديلة لعدم تحقيق قيمة لاسترداد في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية للنقود.

تمثل قيمة التعرض التعثر في السداد التعرضات المتوقعة عند حدوث التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. تعد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها استناداً إلى الخيرات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم اعتبار العمر التعاقدي بمثابة تاريخ الاستحقاق لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات ذات تواريخ استحقاق محددة، إما بالنسبة لحسابات السحب على المكشوف يتم اعتبار استحقاق مدته 3 سنوات في (المرحلة 2) واستحقاق مدته سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:
1) درجات تصنيف المخاطر الائتمانية؛
2) نوع المنتج؛
3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد من أن التعرضات ضمن كل مجموعة متماثلة بشكل مناسب.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

فيما يتعلق بالمحافظ التي تمتلك فيها المجموعة بيانات تاريخية محدود، يتم استخدام معلومات مرجعية خارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. وتشمل المحافظ التي تمثل المعلومات المرجعية الخارجية مدخلاً جوهرياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدين).

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدداً كبيراً من المدخلات والافتراضات المترابطة ولا تكون المخصصات حساسة لعامل واحد بمفرده. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي:

- التغيرات في الجودة الائتمانية للمقترض أو الأداة، والتي تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في الظروف الاقتصادية الكلية للنظره المستقبلية، وبالأخص المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمت معايرة النماذج عليها، وهي تلك التي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة ؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها والتي تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، والتي قد تنشأ نتيجة التغيرات في الجودة الائتمانية للمقترض أو الأداة أو نتيجة لأي إعادة هيكلة للتعرضات الائتمانية.

وإدراكنا لحقيقة أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وأن التغيرات مخصص الاضمحلال المستقبلية قد تكون عرضة لمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصادية الكلية)، قامت المجموعة بمراجعة والتحقق من منهجية احتساب احتمالية التعثر في السداد بما يمكنها من إظهار الوضع الحالي بصورة فعالة. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملاءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمتطلبات المحتملة في المستقبل استناداً إلى تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (الحالة الجيدة: الأساسية: الأسوأ) (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن أكثر تحفظًا على سيناريو الحالة الأساسية أو السيناريو الأسوأ:

31 ديسمبر 2025	***المجموعة (15:70:15)***	***سيناريو 1 (10:60:30)***	***سيناريو 2 (10:50:40)***
	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل		
قروض وسلف العملاء	**23.3**	**25.0**	**25.9**
أوراق مالية استثمارية	**0.5**	**0.5**	**0.5**
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.6**	**0.7**	**0.8**

31 ديسمبر 2024	*المجموعة (19:70:11)*	*سيناريو 1 (10:60:30)*	*سيناريو 2 (10:50:40)*
	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل		
قروض وسلف العملاء	24.8	27.2	28.2
أوراق مالية استثمارية	2.4	2.4	2.4
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.3	0.5	0.5

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من الاستحواذ على الضمانات أو اتخاذ إجراءات أخرى للحصول على الضمانات. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض ولم تكن المجموعة لتوافق عليها لو كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة هيكلتها خلال السنة:

	2025	*2024*
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**41.4**	68.6
قروض استهلاكية	**5.8**	6.1
	47.2	74.7

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تطرأ على منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لدى المجموعة سياسات محددة بوضوح لإدارة الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية والتي تضع حدود لهذه الأنشطة. ويتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تمارس المجموعة أي أنشطة متاجرة في السلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح رقم 36 للحصول على مزيد من التفاصيل.

تستخدم المجموعة الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال لمخاطر السوق والتي تمثل رأس المال المطلوب لتغطية التعرضات الناتجة عن عوامل المخاطر في محفظة المتاجرة ومراكز صرف العملات الأجنبية. يتم احتساب متطلبات رأس المال بشكل منفصل لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم، ومن ثم يتم تجميعها لتحديد إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق للبنك. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ التعرض الموزن لمخاطر السوق بموجب الأسلوب الموحد 9.4 مليون دينار بحريني (2024: 12.5 مليون دينار بحريني).

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض الوضع المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو لوجود الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على عدم التطابق بين موجوداتها ومطلوباتها عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فائدة ثابت. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة بناءً على حدود الفجوة / المدة. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.7 مليون دينار بحريني (2024: زيادة قدرها 11.2 مليون دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بحد أدنى 0%، سيكون له تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.7 مليون دينار بحريني (2024: 11.2 مليون دينار بحريني).

معدل الصدمة المتوقعة (200+ نقطة أساس)				*معدل الصدمة المتوقعة (200- نقطة أساس)*	
2025	*2024*			*2025*	*2024*
12.7	12.4	دينار بحريني		**(12.7)**	(12.4)
(1.0)	(2.0)	دولار أمريكي		**1.0**	2.0
1.9	1.6	دينار كويتي		**(1.9)**	(1.6)
(1.9)	(0.8)	أخرى		**1.9**	0.8
11.7	11.2	**المجموع**		**(11.7)**	(11.2)

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 79.8 مليون دينار بحريني (2024: 66.7 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 79.8 مليون دينار بحريني (2024: 66.7 مليون دينار بحريني).

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان إعادة تسعير مختلف الموجودات والمطلوبات والأدوات غير المدرجة بالقائمة الموحدة للمركز المالي. ويتم تصنيفها ضمن شرائح استحقاق بناءٍ على الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق، أيهما أسبق. يتم إيداع ودائع العملاء التي لا توجد لها تاريخ استحقاق أو إعادة تسعير تعاقدي محدد، ضمن شرائح زمنية استناداً إلى تقدير المجموعة لسلوكها:

	31 ديسمبر 2025				
	لغاية 3 أشهر	***أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة***	***أكثر من سنة واحدة***	***غير متأثر بمعدل الفائدة***	***المجموع***
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**427.0**	**-**	**-**	**159.6**	**586.6**
أذونات الخزانة	**23.1**	**281.3**	**-**	**-**	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**254.2**	**0.1**	**0.5**	**35.8**	**290.6**
قروض وسلف للعملاء	**1,375.9**	**236.5**	**678.9**	**67.2**	**2,358.5**
أوراق مالية استثمارية	**68.1**	**77.3**	**903.7**	**141.8**	**1,190.9**
	2,148.3	**595.2**	**1,583.1**	**404.4**	**4,731.0**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**357.2**	**110.2**	**-**	**45.4**	**512.8**
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**405.9**	**-**	**-**	**-**	**405.9**
اقتراضات لأجل	**214.9**	**-**	**190.4**	**-**	**405.3**
ودائع العملاء	**838.3**	**676.6**	**16.5**	**1,322.1**	**2,853.5**
	1,816.3	**786.8**	**206.9**	**1,367.5**	**4,177.5**
فجوة مدرجة بالميزانية	**332.0**	**(191.6)**	**1,376.2**	**(963.1)**	**553.5**
فجوة غير مدرجة بالميزانية	**358.8**	**(9.4)**	**(349.4)**	**(338.2)**	**(338.2)**
مجموع فجوة حساسية الفائدة	**690.8**	**(201.0)**	**1,026.8**		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	**690.8**	**489.8**	**1,516.6**		

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

	لغاية 3 أشهر	*أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*أكثر من سنة واحدة*	*غير متأثر بمعدل الفائدة*	*المجموع*
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	556.2	-	-	131.5	687.7
أذونات الخزانة	110.1	289.1	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	141.4	0.5	0.7	25.3	167.9
قروض وسلف للعملاء	990.3	111.9	641.0	50.9	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	23.6	63.8	773.3	78.7	939.4
	1,821.6	465.3	1,415.0	286.4	3,988.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	298.7	50.1	-	26.7	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	269.6	82.0	-	-	351.6
اقتراضات لأجل	120.6	-	185.9	-	306.5
ودائع العملاء	804.9	390.5	76.6	1,139.3	2,411.3
	1,493.8	522.6	262.5	1,166.0	3,444.9
فجوة مدرجة بالميزانية	327.8	(57.3)	1,152.5	(879.6)	543.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	281.4	18.9	(300.3)	(277.1)	(277.1)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	609.2	(38.4)	852.2		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	609.2	570.8	1,423.0		

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	2025 معادل فائض (عجز)	*2024 معادل فائض (عجز)*
الدولار الأمريكي	**250.2**	170.0
اليورو	**0.2**	0.1
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**22.1**	17.0
الدينار الكويتي	**4.3**	(1.6)
أخرى	**0.3**	0.3

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تعتبر معرضة لمخاطر عملة هامة. للحصول على تأثير حساسية العملة يرجع الرجوع إلى القيمة المعرضة للمخاطر في (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس إدارة المجموعة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة على وجه التحديد.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة التغيرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو في قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي والتركز الاقتصادي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	القيمة المدرجة		*% التغير*	*التأثير على أسهم حقوق الملكية*	
	2025	*2024*	*في المؤشر*	***2025***	*2024*
بورصة البحرين	**12.0**	11.4	±15%	**1.8**	1.7
أسواق الأوراق المالية الأخرى	**57.7**	32.3	±15%	**8.7**	4.8
				10.5	6.5

39 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. قد تنشا مخاطر السيولة نتيجة اضطرابات السوق أو خفض التصنيف الائتماني مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة والحفاظ على رصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط ائتمان من عدة بنوك ومؤسسات مالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتحدد التوجيهات العامة بشأن الحد الأدنى من الموجودات السائلة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنك وحدود الفجوات الزمنية ضمن سلم الاستحقاقات ونسب السيولة المختلفة المطلوب الحفاظ عليها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى استراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات سائلة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية، وذلك لضمان توافر الأموال لمقابلة الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزءاً من قاعدة الودائع المستقرة للبنك وإحدى مصادر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر الموجودات والمطلوبات وتواريخ استحقاقها ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويضمن عدم تركز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

39 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

31 ديسمبر 2025

	تحت الطلب	***خلال شهر واحد***	***شهر واحد إلى 3 أشهر***	***3 أشهر إلى 6 أشهر***	***6 أشهر إلى 12 شهر***	***سنة واحدة إلى 5 سنوات***	***5 إلى 10 سنوات***	***10 إلى 20 سنة***	***أكثر من 20 سنة***	***المجموع***
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**135.7**	**158.9**	**114.1**	**55.4**	**63.7**	**13.3**	**-**	**-**	**-**	**541.1**
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**-**	**37.4**	**64.1**	**2.8**	**90.3**	**217.7**	**10.2**	**8.8**	**-**	**431.3**
اقتراضات لأجل	**-**	**0.3**	**1.8**	**8.4**	**36.5**	**421.8**	**-**	**-**	**-**	**468.8**
ودائع العملاء	**1,473.1**	**317.9**	**382.9**	**346.0**	**362.8**	**34.1**	**-**	**-**	**-**	**2,916.8**
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	**1,608.8**	**514.5**	**562.9**	**412.6**	**553.3**	**686.9**	**10.2**	**8.8**	**-**	**4,358.0**
خطابات ضمان	**348.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**348.0**
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**134.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**134.7**
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	**-**	**(10.6)**	**(12.2)**	**(29.2)**	**(20.7)**	**(565.2)**	**(237.9)**	**(144.0)**	**(55.1)**	**(1,074.9)**
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	**-**	**11.0**	**11.4**	**19.2**	**23.0**	**594.1**	**240.1**	**145.7**	**55.1**	**1,099.6**
	-	**0.4**	**(0.8)**	**(10.0)**	**2.3**	**28.9**	**2.2**	**1.7**	**-**	**24.7**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

39 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

	تحت الطلب	*خلال شهر واحد*	*شهر واحد إلى 3 أشهر*	*3 أشهر إلى 6 أشهر*	*6 أشهر إلى 12 شهر*	*سنة واحدة إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	48.9	167.8	113.1	12.9	39.1	4.3	-	-	-	386.1
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	1.3	2.9	95.6	109.4	168.7	-	-	-	377.9
اقتراضات لأجل	-	1.3	0.6	8.2	102.6	231.2	-	-	-	343.9
ودائع العملاء	1,287.1	343.6	332.6	189.0	222.4	97.4	-	-	-	2,472.1
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,336.0	514.0	449.2	305.7	473.5	501.6	-	-	-	3,580.0
خطابات ضمان	286.4	-	-	-	-	-	-	-	-	286.4
ارتباطات القروض غير المسحوبة	121.0	-	-	-	-	-	-	-	-	121.0
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(9.4)	(20.8)	(18.7)	(53.5)	(520.1)	(193.4)	(226.6)	(24.0)	(1,066.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	4.4	7.9	23.3	57.3	567.9	210.4	239.4	25.4	1,136.0
	-	(5.0)	(12.9)	4.6	3.8	47.8	17.0	12.8	1.4	69.5

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن إجراءات قانونية أو تنظيمية التي قد تبطل أو تعوق تنفيذ العقد من قبل المستخدم النهائي أو الطرف الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

قامت المجموعة بوضع ضوابط وقائية كافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية، وذلك لتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة أو الدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما تمتلك المجموعة إجراءات قانونية راسخة لمراجعة عروض المنتجات وإدارة المخاطر الناتجة عن معاملاتها.

كما في 31 ديسمبر 2025، كانت هناك قضايا قانونية قيد النظر ضد المجموعة بإجمالي 0.9 مليون دينار بحريني (2024: 1.1 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه من غير المحتمل أن تنشأ أي التزامات على المجموعة من تلك القضايا. ومع ذلك، وعلى أساس متحفظ، قامت المجموعة بأخذ مخصص مقابل تلك القضايا بقيمة 0.9 مليون دينار بحريني (2024: 0.9 مليون دينار بحريني) أو بأفضل تقدير لها حتى تاريخ التقرير.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو نتيجة للأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. تمتلك المجموعة إجراءات تشغيلية واضحة لكل من منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة حاسوبية متقدمة تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور في الضوابط والاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما تقدم توصيات باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

ويحرص البنك على بذل قصارى جهده لتحقيق التميز التشغيلي، مدفوعاً بإطار عمل قوي لإدارة استمرارية الأعمال ومتوافقة مع المعيار الدولي المعترف به ايزو 22301، حيث يضمن هذا الإطار مرونة خدمات البنك من خلال التخفيف بشكل استباقي من التحديات غير المتوقعة. وتعمل دائرة إدارة استمرارية الأعمال على حماية قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة الأزمات وخطط قوية لضمان استمرارية الأعمال. ويعكس حصول البنك على شهادة الأيزو 22301 التزامة الراسخ بالتحسين المستمر في جهوده لضمان استمرارية الأعمال.

ترتكز إطار عمل إدارة استمرارية الأعمال في البنك على نهج استباقي ومنهجي، مع أعطاء الأولوية على تحليل تأثير الأعمال، وتقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات تعافي قوية وخطط شاملة. ويتيح هذا الإطار البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية مع ضمان المرونة بما يتماشى مع أهداف أعماله. تضمن ثقافة التحسين المستمر، التي يتم تعزيزها من خلال حملات الاختبارات والتدريب وحملات التوعية المنتظمة، الاستعداد على جميع المستويات. ومن خلال تكامل ممارسات إدارة استمرارية الأعمال بسلاسة بين البنك وشركاته التابعة، تقديم خدمات متسقة، مما يعزز الثقة والمصداقية داخل المجموعة بأكملها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:
المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

تتمثل المدخلات الجوهرية لتقييم أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 في معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهي خصم عدم السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم وخصم عدم السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تم تغير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في تقييم القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة خمسة في المئة. لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في تقنيات التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2025 و2024:

	المستوى 1	***المستوى 2***	***المستوى 3***	***المجموع***
31 ديسمبر 2025				
الموجودات المالية				
سندات	**822.7**	**19.6**	**-**	**842.3**
أسهم حقوق الملكية	**70.1**	**-**	**31.1**	**101.2**
صناديق مدارة	**-**	**0.9**	**-**	**0.9**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**-**	**0.8**	**-**	**0.8**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**-**	**21.8**	**-**	**21.8**
	892.8	**43.1**	**31.1**	**967.0**
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**-**	**-**	**-**	**-**
اقتراضات لأجل	**-**	**190.4**	**-**	**190.4**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**-**	**0.9**	**-**	**0.9**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**-**	**3.0**	**-**	**3.0**
	-	**194.4**	**-**	**194.4**

	المستوى 1	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
31 ديسمبر 2024				
الموجودات المالية				
سندات	666.4	9.5	-	675.9
أسهم حقوق الملكية	43.7	-	30.0	73.7
صناديق مدارة	-	1.0	-	1.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.5	-	0.5
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	39.9	-	39.9
	710.1	50.9	30.0	791.0
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	35.0	-	35.0
اقتراضات لأجل	-	185.9	-	185.9
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.1	-	3.1
	-	224.7	-	224.7

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

41 القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3
خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للموجودات المالية ضمن المستوى 1.المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	31 ديسمبر 2025			*31 ديسمبر 2024*		
	القيمة المدرجة	***القيمة العادلة***	***الفرق***	*القيمة المدرجة*	*القيمة العادلة*	*الفرق*
الموجودات المالية						
أوراق مالية استثمارية	**246.5**	**241.5**	**5.0**	188.8	180.7	8.1

كما في 31 ديسمبر 2025 و2024، تقارب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمدت المجموعة الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبناءً عليه، قامت بمراجعة إطار خطة المكافآت المتغيرة الخاصة بها. وقد تمت الموافقة على إطار السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الدمج بين خطة الأسهم الجديدة مع إطار خطة المكافآت المعدلة والذي فرضه مصرف البحرين المركزي، ويشار إليها باسم خطة الحوافز قصيرة الأجل وخطة الحوافز طويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم قصيرة الأجل وطويلة الأجل
يتم منح حوافز الأسهم طويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم قصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2025	*2024*
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**2.3**	2.3
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.0)**	(2.0)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز طويلة الأجل للمجموعة وخطة الحوافز قصيرة الأجل:

	عدد الأسهم	
	2025	*2024*
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**9,854,000**	9,983,999
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**4,205,328**	3,891,289
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(4,620,499)**	(4,021,288)
	9,438,829	9,854,000

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعلن في بورصة البحرين 0.515 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 0.482 دينار بحريني) للسهم الواحد.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2025	*2024*
رأس مال الأسهم العادية فئة 1	**610.1**	614.5
رأس المال فئة 2	**24.4**	27.0
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**634.5**	641.5
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**2,923.5**	2,156.4
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**274.0**	249.1
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**9.4**	12.5
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**3,206.9**	2,418.0
ملاءة رأس المال (أ/ ب * 100) - %	**19.8%**	26.5%
الحد الأدنى المطلوب - %	**14.0%**	14.0%

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الجهات الخارجية، وضمان حفاظ المجموعة على تصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر المرتبطة بأنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 نسبة صافي التمويل المستقر

يتمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر استقراراً على المدى الطويل. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار مصادر التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ويبلغ الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي 100%. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة 131.7% كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 142.0%).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

44 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

إن أهم العوامل وراء متانة التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من الاقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 19.3% (31 ديسمبر 2024: 22.3%) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة، بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 45.4% (31 ديسمبر 2024: 44.2%) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يرتبط بحجم محفظة الأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 23.1% (31 ديسمبر 2024: 29.1%) من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

وبالمقارنة مع السنة المنتهية في31 ديسمبر 2024، انخفضت نسبة صافي التمويل المستقر بنسبة 10.3% حيث تجاوزت الزيادة في التمويل المستقر المطلوب الزيادة في التمويل المستقر المتاح. وترجع الزيادة في التمويل المستقر المطلوب بنحو 614.0 مليون دينار بحريني بشكل رئيسي إلى زيادة محفظة القروض والأوراق المالية الاستثمارية للبنك. في حين تعزى الزيادة في التمويل المستقر المتاح بنحو 597.8 مليون دينار بحريني بشكل أساسي إلى الزيادة في التمويل من ودائع العملاء نتيجة النمو العضوي وغير العضوي بالإضافة إلى الزيادة في ودائع البنوك والمؤسسات المالية والتمويل من الاقتراضات لأجل.

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2025	*2024*
مجموع التمويل المستقر المتاح	**3,516.8**	2,919.0
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**2,670.3**	2,056.3
نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة	**131.7%**	142.0%
الحد الأدنى لمتطلبات نسبة صافي التمويل المستقر	**100.0%**	100.0%

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

44 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	*تاريخ استحقاق غير محدد*	*أقل من 6 أشهر*	*أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع القيم الموزونة*
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**653.5**	**-**	**-**	**24.4**	**677.9**
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	**-**	**531.2**	**8.7**	**0.6**	**513.5**
ودائع أقل ثباتاً	**-**	**1,067.7**	**117.2**	**17.7**	**1,084.2**
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	**-**	**1,452.6**	**343.0**	**638.7**	**1,241.2**
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**-**	**135.2**	**-**	**-**	**-**
مجموع التمويل المستقر المتاح	**653.5**	**3,186.7**	**468.9**	**681.4**	**3,516.8**
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	**-**	**-**	**-**	**-**	**319.5**
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	**-**	**373.9**	**55.0**	**186.5**	**270.1**
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:	**-**	**561.9**	**116.7**	**1,098.0**	**1,272.6**
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	**-**	**78.3**	**12.3**	**165.9**	**153.1**
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	**-**	**27.5**	**43.0**	**290.7**	**304.8**
موجودات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة	**-**	**13.0**	**-**	**-**	**13.0**
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	**-**	**0.3**	**-**	**-**	**0.3**
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**283.5**	**-**	**-**	**-**	**283.5**
البنود غير المدرجة في الميزانية	**-**	**1,067.6**	**-**	**-**	**53.4**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**283.5**	**2,122.5**	**227.0**	**1,741.1**	**2,670.3**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					**131.7%**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

44 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	*تاريخ استحقاق غير محدد*	*أقل من 6 أشهر*	*أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع القيم الموزونة*
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	623.3	-	-	27.0	650.3
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	-	473.5	9.6	0.6	459.4
ودائع أقل ثباتاً	-	759.7	123.9	36.6	831.8
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	-	1,326.0	304.4	410.8	977.5
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	122.1	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	623.3	2,681.3	437.9	475.0	2,919.0
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	225.9
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	214.8	8.6	100.0	136.5
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:	-	424.5	93.0	898.9	1,022.8
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	16.9	8.8	194.1	139.0
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	29.7	47.1	198.9	224.6
موجودات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة	-	31.9	-	-	31.9
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	0.1	-	-	0.1
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	226.9	-	-	-	226.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	971.3	-	-	48.6
مجموع التمويل المستقر المطلوب	226.9	1,689.2	157.5	1,391.9	2,056.3
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					142.0%

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف توفير منافع نقدية للموظفين عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية، ويجوز للموظف المساهمة بأي مبلغ. ويضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة أعلى 3%، شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة، وإلا سيتم احتساب الاستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين يتم ترشيحهم واختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 26.8 مليون دينار بحريني (2024: 24.4 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الصندوق، فإن سداد المبلغ الأصلي البالغ 20.4 مليون دينار بحريني (2024: 19.1 مليون دينار بحريني) المشتمل على مساهمات الموظفين والبنك ذات الصلة، المضمون من قبل البنك للموظفين المشاركين في النظام وفقاً للقانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 7.7 مليون دينار بحريني (2024: 13.5 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي. بلغت المصروفات المحتسبة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر المتعلقة بنظام ادخار الموظفين 1.5 مليون دينار بحريني للسنة (2024: 1.5 مليون دينار بحريني).

يقوم البنك حالياً بعملية نقل صندوق نظام ادخار الموظفين إلى صندوق العهد الذي يخضع لقانون البحرين للعُهد. سيواصل البنك المشاركة في قرارات الاستثمار المتعلقة بالصندوق ضمن نطاق لجنة الاستثمار في نظام ادخار الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 260.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 202.6 مليون دينار بحريني). ويتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا يتم إدراجها ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع هذه الأموال 267.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2025 (2024: 209.1 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2025	*مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	**586.6**	**586.6**
أذونات الخزانة	-	**2.0**	-	**302.4**	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	**290.6**	**290.6**
قروض وسلف العملاء	-	-	-	**2,358.5**	**2,358.5**
أوراق مالية استثمارية	**1.3**	**842.3**	**100.8**	**246.5**	**1,190.9**
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	**104.7**	**104.7**
مجموع الموجودات	**1.3**	**844.3**	**100.8**	**3,889.3**	**4,835.7**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2025	***مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر***	***أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر***	***أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر***	***مدرجة بالتكلفة المطفأة***	***المجموع***
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	**512.8**	**512.8**
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	-	**405.9**	**405.9**
اقتراضات لأجل	-	-	-	**405.3**	**405.3**
ودائع العملاء	-	-	-	**2,853.5**	**2,853.5**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	**104.6**	**104.6**
مجموع المطلوبات	**-**	**-**	**-**	**4,282.1**	**4,282.1**

31 ديسمبر 2024	*مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	687.7	687.7
أذونات الخزانة	-	-	-	399.2	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	167.9	167.9
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,794.1	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	1.0	675.9	73.7	188.8	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	96.9	96.9
مجموع الموجودات	1.0	675.9	73.7	3,334.6	4,085.2
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	375.5	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	-	351.6	351.6
اقتراضات لأجل	-	-	-	306.5	306.5
ودائع العملاء	-	-	-	2,411.3	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	85.2	85.2
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,530.1	3,530.1

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2024 لتتوافق مع عرض القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

50 المعاملة المقترحة مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي، يواصل البنك إحراز تقدم في مناقشاته ومفاوضاته المتقدمة بشأن الاندماج المحتمل مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب. وقد بدأ كلا البنكان عملية العناية الواجبة المتبادلة للتفاوض بشأن الشروط النهائية والملزمة للاندماج المحتمل. وفي هذا الصدد، عين كلا البنكان شركة استشارات استراتيجية وإدارية متعددة الجنسيات كمستشار مشترك للاندماج المحتمل.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

51 الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط

بتاريخ 27 نوفمبر 2025، أكمل البنك الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع البحرين ("إتش إس بي سي") وذلك كجزء من توسعه الاستراتيجي في مملكة البحرين. وتضمنت الصفقة على نقل قروض وسلف العملاء وودائع العملاء والعلاقات التجارية المرتبطة بها. كما تم نقل بعض موظفي إتش إس بي سي إلى البنك.

الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة
تم الإفصاح عن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة لمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لإتش إس بي سي كما في تاريخ الاستحواذ على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها خلال فترة 12 شهراً تاريخ من الاستحواذ. ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – بشأن دمج الأعمال، يسمح بإجراء تعديلات لمدة سنة واحدة بعد تاريخ الاستحواذ إذا توفرت معلومات جديدة بشأن الحقائق والظروف التي كانت قائمة في ذلك التاريخ.

	القيمة العادلة المثبتة عند الاستحواذ
الموجودات المستحوذ عليها	
رصيد نقدي	**194.0**
قروض وسلف العملاء	**54.5**
موجودات أخرى	**2.8**
	251.3
المطلوبات المفترضة	
ودائع العملاء	**256.5**
مطلوبات أخرى	**1.0**
مجموع صافي الموجودات المحددة المدرجة بالقيمة العادلة	**257.5**
مجموع صافي الموجودات المحددة المدرجة بالقيمة العادلة	**(6.2)**
الشهرة وموجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ	**33.9**
مجموع المقابل المدفوع للمحفظة المستحوذ عليها	**27.7**
الشهرة والموجودات الملموسة	
الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها	**6.9**
الشهرة	**27.0**

تكبدت المجموعة رسوم مهنية وتكاليف أخرى متعلقة بعملية الاستحواذ، بما في ذلك المصروفات القانونية والاستشارية ومصروفات التقييم ومصروفات تكامل الأنظمة، وذلك فيما يتعلق بتحويل محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لإتش إس بي سي. وقد تم احتساب هذه التكاليف ضمن بند مصروفات تشغيلية أخرى في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

تمثل الموجودات غير الملموسة البالغ قيمتها 6.9 مليون دينار بحريني الناتجة عن الاستحواذ القيمة المخصصة للمنافع المتوقعة من الودائع الأساسية المتعلقة بالموجودات غير الملموسة. وقد تم تحديد الأعمار الإنتاجية لكامل الموجودات غير الملموسة عشر سنوات.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

51 الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط (تتمة)

تحليل اضمحلال قيمة الشهرة

تم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستحواذ والبالغة 27.0 مليون دينار بحريني، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3. وتماشياً مع معيار المحاسبة الدولي رقم 36، لا يتم إطفاء الشهرة ولكنها تخضع لفحص الاضمحلال سنوياً. وقد تم تخصيص الشهرة للوحدة المنتجة للنقد المحددة باسم "الخدمات المصرفية للأفراد - البحرين".

يتم إجراء فحص الاضمحلال سنوياً على الأقل أو أكثر من المعتاد إذا كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة القابلة للاسترداد قد تكون مضمحلة. تقوم المجموعة سنوياً بتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات، استناداً إلى مصادر معلومات داخلية أو خارجية، تدل على أن الشهرة قد تكون مضمحلة. نظراً لأن عملية الاستحواذ تمت بتاريخ 27 نوفمبر 2025، فقد قامت الإدارة بتقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات للاضمحلال خلال هذه الفترة القصيرة، بعد عملية الاستحواذ. ولم يتم تحديد أي مؤشرات لاضمحلال الشهرة، وبناء عليه لم يتم تسجيل أي اضمحلال للشهرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.